مأزق لبنان مع الفلسطينيين: الصراع على نهر البارد

تقرير الشرق الأوسط رقم 117 – 1 آذار/مارس 2012

International Crisis Group
WORKING TO PREVENT
CONFLICT WORLDWIDE

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي والتوصيات i
I. مقدمة: في أعقاب الصراع 1
II. الجيش يدخل نهر البارد 3
آ. الخروج على السوابق ..... 3.
ب. التوتر بين الفلسطينيين والجيش 4
III. تلاشي النفوذ السياسي الفلسطيني 6
آ. الخصومات الداخلية الفلسطينية ..... 6.
ب. انتكاسة للتمثيل السياسي الفلسطيني 7
ج. الدور المتضائل للجنة الحوار اللبناني الفلسطيني 9
د. المخيّم في محيطه 10
IV. الانتشار المُزمَع لقوى الأمن الداخلي 11
آ. التفويض غير الواضح لقوى الأمن الداخلي 11
ب. الأعمال الشُرَطية في المجتمع المحلي 14
V . دور الأونروا 15
آ. تفويض متنازع عليه 15
ب. التأخير في إعادة الإعمار 16
VI . الأثر على المخيّمات الأخرى 19
VII . الخلاصة 20
الملاحق
آ. خارطة مخيّم نهر البارد 22
ب. حول مجموعة الأزمات الدولية 23
ج. تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات الدولية عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام 2009 24
د. مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية 26

International Crisis Group
WORKING TO PREVENT CONFLICT WORLDWIDE

تقرير الشرق الأوسط رقم 117 | 1 آذار/مارس 2012

مأزق لبنان مع الفلسطينيين: الصراع على نهر البارد

الملخص التنفيذي والتوصيات

يصادف عام 2012 الذكرى الخامسة لواحدة من أشد معارك لبنان دموية منذ نهاية الحرب الأهلية، وهي الحرب المهلكة التي دامت ثلاثة أشهر بين مجموعة جهادية والجيش اللبناني في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين. ومنذ ذلك الحين، وسكان المخيّم النازحين يعانون من بطء عملية إعادة بناء منازلهم، ووجود أمني كثيف يقيد حركتهم ومعيشتهم كما يشكون غياب هيئة فلسطينية شرعية تمثل مصالحهم. اليوم، هناك قضايا أكثر أهمية وإلحاحاً، ليس أقلها التعامل مع تداعيات الصراع الداخلي الجاري في سورية على العلاقات بين الطوائف في لبنان والمخاطر المتمثلة في احتمال انزلاق البلاد من جديد إلى الحرب الأهلية. لكن سيكون من الخطأ دفع قضية المخيّم جانباً، حيث هنا أيضاً يكمن احتمال كبير لاندلاع صراع في المستقبل.

في لبنان، يتحول الاهتمام ببساطة من أزمة إلى أخرى. ما يبدو على أنه علامة للاستقرار ينبغي أن يكون مصدراً للمخاوف. إنها تجليات نظام سياسي يركز بشكل مطلق تقريباً على إدارة أعراض الصراع دون أن يعالج أسبابه بشكل فعلي. بدلاً من ذلك، فإن الدولة، وسكان المخيّم ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) ينبغي أن يعملوا معاً لتسريع عملية إعادة إعمار نهر البارد بتخصيص أكبر مساحة ممكنة من الأرض لاحتمال استعمالها للسكن؛ وتقليص وجود قوات الأمن في المخيّم؛ وإلغاء القوانين التمييزية في المخيّم؛ وإنشاء هيئة فلسطينية تمثل مصالح اللاجئين في عملية صنع القرار.

الصراع الذي اندلع في أيار/مايو 2007 وضع القوات المسلحة اللبنانية ومجموعة أصولية إسلامية لم تكن معروفة في الماضي، هي فتح الإسلام، موجودة في نهر البارد، وجهاً لوجه. تصاعدت عملية سطو على أحد المصارف بسرعة لتتحول إلى مواجهة عسكرية ضد المقاتلين المتشددين الذين قتلوا جنود عدة في نقطة تفتيش في محيط المخيّم. بدعم شعبي من المواطنين الغاضبين لرؤية جثث الجنود، دخل الجيش إلى المخيّم، الذي كان محظوراً على قوات الأمن تقليدياً دخوله منذ عام 1969. انتصر الجيش اللبناني، لكن في سياق تلك العملية دُمر جزءٌ كبير من المخيّم وهُجّر حوالي 27,000 من سكانه.

من كل هذا الدمار والخسائر، كان يفترض أن ينتج شيء جيد يتمثل في نموذج للتعايش بين الدولة والمخيّمات الفلسطينية. يبدو أن الحكومة أخذت المهمة على محمل الجد، حيث طورت رؤية جديدة، تتمثل في ما يسمى وثيقة فيينا، لكنها لم تفِ بما هو متوقع منها حتى الآن.

لقد تأخرت عملية إعادة بناء المخيّم، التي تقودها وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بتمويل من المانحين الدوليين. تقع مسؤولية هذا الأخير على المتعهدين غير الأكفاء وعلى عملية شد حبل بين قوات الأمن، التي تريد مساحة أكبر داخل المخيّم، من جهة، ومن جهة أخرى الأونروا، التي تحتاج إلى مساحات أكبر من الأراضي لبناء المساكن. الأحوال المعيشية في المخيّم غير مرضية. وقد فرض الجيش اللبناني نظام تصاريح صارم يقيّد عملية الوصول إلى المخيّم سواء من قبل اللبنانيين أو الفلسطينيين غير المقيمين، مما يعزل نهر البارد اقتصادياً واجتماعياً. نظراً لتوسيع قوى الأمن الداخلي لوجودها في المخيّم، يخشى اللاجئون أن تُطبق داخل المخيم، ولأول مرة، قوانين التوظيف والتملك التمييزية التي يواجهونها في لبنان ، مما سيؤثر بشكل حاد على معيشتهم. وثيقة فيينا لا توكل دوراً هاماً للمجموعات الفلسطينية في إدارة شؤون اللاجئين، وهو ما يهمش السكان المحليين عندما يتعلق الأمر بالقرارات المتصلة بإدارة المخيّم وأمنه.

اللاجئون الفلسطينيون – ولبنان – يستحقون أفضل من هذا. النموذج التقليدي لإدارة المخيّم تعتريه مشاكل عدة وهو بحاجة للإصلاح. تكمن السلطة تقليدياً في أيدي اللجان الشعبية التي تتكون من قادة الفصائل غير المنتخبين الذين يستمدون معظم شرعيتهم من أسلحتهم. وبما أن قوات الأمن التابعة للدولة اللبنانية كانت ممنوعة من التدخل، فإن السكان يشتكون كثيراً من الفوضى والصراع بين الفصائل في جيوب كبيرة، ومسلّحة وغير منظمة عصية على النظام والقانون اللبنانيين. وقّر نهر البارد فرصة حقيقية لبناء نموذج مختلف حيث أن زعماء الفصائل خسروا – لأنهم لم يعودوا يمتلكون الأسلحة ولأنهم لم يعودوا يتمتعون بثقة اللاجئين الذين حمّلوهم مسؤولية الفشل في حماية المخيّم.

إلا أن النموذج الجديد الذي يتشكل لا يمثل الجواب. لقد فشل في التصدي للمهمة الأساسية المتمثلة في عودة اللاجئين إلى حياتهم الطبيعية – على الأقل شكل من الحياة الطبيعية التي يسمح بها اللجوء. لم تتحسن العلاقة بين السكان والدولة؛ بل، وبالنظر إلى الوجود الأمني الكاسح، فإن اللاجئين ينزعون إلى رؤية السلطات من أسوأ منظور ممكن؛ ليس على أنها تحميهم، بل على أنها تحمي البلاد منهم. إنهم يخشون من فرض القوانين التمييزية. الشروط الصارمة للتصاريح والمعاملة الخشنة على نقاط التفتيش في المخيّم تلحق الضرر بالعلاقات بين اللبنانيين والفلسطينيين، التي تضررت أصلاً بسبب الصراع الذي يُحمِّل العديد من اللبنانيين مسؤوليته للاجئين

الفلسطينيين لاحتضانهم للمقاتلين الجهاديين والذي شعر الفلسطينيون خلاله بأن جيرانهم اللبنانيين كانوا إما ضالعين في تهجيرهم أو أنهم لم يرحبوا بوجودهم في أعقاب الأزمة. الأكثر أهمية من ذلك، وفي غياب ممثل فعّال لهم، فإن الفلسطينيين في نهر البارد يشعرون بالتهميش أكثر من أي وقت مضى.

لازال الوقت متاحاً لتصحيح الأمور. وإذا حصل ذلك، فإن تجربة نهر البارد – بعد كل الموت والدمار الذي عانى منهما المخيّم – يمكن أن تساعد في إقامة العلاقات بين اللاجئين الفلسطينيين من جهة والمواطنين اللبنانيين ودولتهم من جهة أخرى، على أرضية أكثر صلابة.

التوصيات

إلى البرلمان والحكومة اللبنانيين:

1. استضافة مؤتمر للمانحين لإبراز التزام الدولة بإعادة بناء نهر البارد.
2. تقديم خطة محدّثة للمخيّم تحدد بوضوح الأدوار والمسؤوليات المناطة بكل لاعب، بما في ذلك:
   أ. إقامة دورٍ إداري رسمي معترف به للجنة شعبية فلسطينية جديدة في نهر البارد؛
   ب. تحديد وتقليص قدرات الجيش في صناعة القرار في المخيّم؛
   ج. ضمان تمتع الأونروا بصلاحيات كافية لاتخاذ القرار في ما يتعلق بإعادة بناء المخيّم.
3. شرعنة حقوق الفلسطينيين في التوظيف، والتملك والتجمع داخل المخيّمات بما يحمي حقوقهم المدنية.
4. إعادة إحياء وتعزيز دور لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني في جميع المخيّمات، خصوصاً في نهر البارد، من أجل إعطاء الدولة وجهاً مدنياً، وتكليفها بتقديم توصية حول أدوار الحكومة وقوات الأمن.
5. زيادة عدد اللقاءات التي تجمع بين ممثلين فلسطينيين وأهالي المخيم وقاطني المناطق اللبنانية المجاورة لنهر البارد من أجل تحسين العلاقات في ما بينهم.

إلى الجيش اللبناني:

6. تخفيف القيود المفروضة على التصاريح من أجل زيادة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمخيّم مع المناطق المحيطة به وذلك من خلال :
   آ. التأكد من السلوك المنظَّم والمنضبط عناصر الجيش على نقاط التفتيش، خصوصاً في ما يتعلق بالنساء، وكبار السن والأطفال؛
   ب. وضع عملية واضحة وبسيطة وموحدة للحصول على التصاريح إلى أن يصبح من الممكن إلغاء نظام التصاريح بشكل كامل.
7. حصر وجود الجيش اللبناني في محيط المخيّم وتنسيق المسائل الأمنية مع قوى الأمن الداخلي واللجان الشعبية الفلسطينية داخل المخيّم.
8. إعادة النظر في مخططات تشكيل فوج دائم للجيش اللبناني وقاعدة بحرية داخل المخيّم، حيث أن كلاهما يقوّضان الطبيعة المدنية للمخيّم.

إلى قوى الأمن الداخلي اللبناني:

9. التخلي عن مخططات بناء مركز شرطة داخل المخيّم القديم، حيث أن ذلك سيعيق عملية إعادة البناء؛ وبدلاً من ذلك نقل عناصر قوى الأمن الداخلي تباعاً من قاعدتهم في المخيّم الجديد إلى المخيّم القديم.
10. توضيح معنى الشرطة المجتمعية لسكان المخيم وحظر استعمال قاطني المخيّم كمخبرين.

إلى الفصائل الفلسطينية:

11. تمكين اللجان الشعبية من خلال ضمان انتخاب ممثليها وفتح الانتخابات أمام جميع أفراد المجتمع من البالغين؛ إلى حين إتمام ذلك، وضع قائمة من المعايير التي يتم تعيين أعضاء اللجان الشعبية على أساسها.
12. تأسيس هيئة تمثيلية موحدة للفلسطينيين تضم الفصائل جميعها و تكون الممثل الرسمي للفلسطينين أمام لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني.
13. حظر استعراض الأسلحة في جميع المخيّمات، وخصوصاً في عين الحلوة؛ والتنسيق في عين الحلوة مع الجيش خارج المخيّم لمنع أعمال العنف ومعاقبتها.

إلى الأونروا:

14. دعم وتشجيع تأسيس منظمة غير حكومية ومستقلة عن الفصائل وعن الأشخاص السياسيين الآخرين، لتعزيز فعالية المشاورات بين سكان المخيّم وإدارة الأونروا.
15. الوفاء بالتزامات جمع الأموال لتسريع عملية إعادة البناء في نهر البارد وتحسين الظروف المعيشية في المناطق التي يعيش فيها النازحون من نهر البارد.

بيروت/بروكسل، 1 آذار/مارس 2012

International Crisis Group
WORKING TO PREVENT CONFLICT WORLDWIDE

مأزق لبنان مع الفلسطينيين: الصراع على نهر البارد

I. مقدمة: في أعقاب الصراع

في 20 أيار/مايو 2007، اندلع صراع عنيف بين القوات المسلحة اللبنانية وجماعة إسلامية متطرفة لم تكن معروفة في الماضي هي فتح الإسلام داخل نهر البارد، وهو مخيم للاجئين الفلسطينيين على بعد 16 كيلومتراً شمال طرابلس. سعى الجيش اللبناني في البداية لاعتقال أعضاء فتح الإسلام المتهمين بالسطو على مصرف، والتجؤوا إلى المخيّم هرباً من قوى الأمن الداخلي اللبنانية. إلاّ أن ما بدأ كمطاردة للصوص سطوا على مصرف تطور إلى معركة لاقتلاع مجموعة مقاتلة بعد أن قتلت جنود عدة على نقطة تفتيش تابعة للجيش اللبناني على محيط المخيّم. الصور التي عرضت على التلفزيون لجثث الجنود وتقارير غير مؤكدة قالت بأنهم قتلوا أثناء نومهم أثارت حنقاً وغضباً شديدين وولدت دعماً شعبياً فورياً للجيش في محاولته للدخول إلى مخيم اللاجئين الفلسطينيين، الذي كان هو وغيره من المخيّمات الفلسطينية مناطق يحظر على القوى الأمنية اللبنانية دخولها منذ عام 1969. وتبين أن المهمة شبه مستحيلة.

كشفت عدم قدرة الجيش اللبناني على التغلب بسرعة على مجموعة صغيرة مكوّنة من 200 جهادي ضعفاً جوهرياً.[1] سرعان ما انتشر القتال إلى طرابلس وبيروت، إلا أن نهر البارد ظل في محور الصراع لمدة ثلاثة أشهر. عندما انتهى الصراع، في 2 أيلول/سبتمبر، تمكّن الجيش اللبناني من فرض سيطرته الكاملة – لكن ليس قبل أن يتم تدمير المخيّم بأسره وإلى درجة تستعصي على الإصلاح وتهجير سكانه البالغ عددهم 27,000. اليوم، وبعد خمس سنوات، تمت إعادة بناء ثمن المخيّم الرسمي (المعروف بـ "المخيّم القديم")؛[2] وعاد ربع العائلات التي هُجّرت من المخيّم القديم والبالغ عددها 4,585 عائلة إلى منازلها؛[3] ويبقى المخيّم منطقة عسكرية مغلقة يسيطر فيها الجيش اللبناني بصورة مطلقة على ما كان سابقاًمنطقة مدنية تديرها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

عند نهاية الصراع، وعدت حكومة رئيس الوزراء حينها فؤاد السنيورة بإعادة إعمار المخيّم[4] طبقاً لـ "نموذج" مصمم لتحسين العلاقات بين سكانه الفلسطينيين والسكان اللبنانيين في طرابلس المجاورة والقرى المحيطة بها. إلاّ أن هذا النموذج كان يقتضي درجة غير مسبوقة من تدخل الدولة في المخيّم، بما في ذلك نزع سلاح الفصائل السياسية الفلسطينية ونشر الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي داخل حدوده. طرح استعمال كلمة "نموذج" أيضاً أسئلة لأنها تنطوي على أن الترتيبات الإدارية والأمنية المفروضة في نهر البارد يمكن أن تطبق أيضاً على المخيّمات الأخرى للاجئين الفلسطينيين.[5]

لخّصت الحكومة رؤيتها لنهر البارد أولاً في وثيقة قُدمت إلى مؤتمر فيينا للمانحين عام 2008، الذي عقد لجمع التبرعات لإعادة بناء المخيّم.[6] وارتكزت إلى الأمن، والحوكمة وإعادة البناء، إلا أنها لم توضح تحديد الأدوار والمسؤوليات بين الحكومة، والأونروا وسكان المخيّم.

إن عملية من سيدير المخيّم تبقى غير واضحة وموضع جدال بين الحكومة، والفصائل الفلسطينية وسكان المخيّم. الحكومة ترى أن الأمن سيكون حصراً في أيدي الدولة، رغم أنها لم تقرر بعد أي قوات

---

[1] Crisis Group Middle East Report N°84, *Nurturing Instability: Lebanon's Palestinian Refugee Camps*, 19 February 2009, p. 11.

[2] مراسلة بالبريد الإلكتروني أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في فريق دعم العمليات التابع للأونروا، 27 شباط/فبراير 2012.

[3] المرجع السابق.

[4] قال السنيورة: بكسبنا لثقة [اللاجئين الفلسطينيين] وإظهارنا لهم بأنهم ليسوا الأهداف بل الضحايا غير المقصودين لهذه الأزمة فقد تعهدنا لهم بأن الخروج مؤقت والرجوع مؤكد وإعادة إعمار المخيم محتمة." ". انظر "For Nahral-Bared Humanitarian Flash Appeal", press release, Lebanese-Palestinian Dialogue Committee (LPDC) www.lpdc.gov.lb/Media-Room/Speeches/for-Nahr-al-Bared-Humanitarian-Flash-Appeal. aspx.

[5] أعلنت الحكومة عزمها جعل نهر البارد "نموذجاً للمخيّمات الأخرى، بما في ذلك ما يتعلق بالترتيبات الأمنية، ورجوعها إلى مؤتمر فيينا للمانحين عام 2008: "إن شراكة أوثق بين قوى الأمن الداخلي والمجتمع المحلي سيساعد في المحصلة على جعل مخيّم نهر البارد بعد إعادة بنائه مكاناً أكثر أمناً وجعله يسهم في الترويج لنموذج أمني ناجح لمخيّمات اللاجئين الفلسطينيين الأخرى في لبنان". لا تشير هذه الدعوة إلى أي دور للجيش اللبناني لأن الرؤية الأصلية لحكومة السنيورة كانت تقضي بالمحافظة على وجود قوى الأمن الداخلي داخل المخيّم وإبقاء الجيش على تخومه. انظر *A Common Challenge, A Shared Responsibility: The International Donor Conference for the Recovery and Reconstruction of the Nahr el-Bared Palestinian Refugee Camp and Conflict-Affected Areas of North Lebanon* (henceforth referred to as "the Vienna Document"), 23June 2008, p. 51, at http://unispal.un.org/pdfs/NahrElBared_Govt Leb.pdf.

[6] المرجع السابق.

أمنية ينبغي أن تكون مسؤولة عن الأمن داخل المخيّم، قوى الأمن الداخلي أو الجيش.[7] في ما يتعلق بمسألة الحوكمة، فإن إعلان فيينا لا يذكر أي دور التكوينات الفلسطينية التقليدية. بدلاً من ذلك، فهو يدعو إلى مذكرة تفاهم بين الحكومة والأونروا لتقسيم الأدوار والمسؤوليات في عملية صنع القرار.

في حين قبلت الفصائل السياسية الفلسطينية على مضض بنزع سلاحها، وهو أمر جديد بالنسبة لها، فإنها ترى في ذلك تنازلاً يمكن استعماله للحشد والتعبئة لتحقيق مصالحها، بما في ذلك الاعتراف الرسمي بسلطتها السياسية؛ كما يتطلع قادتها في نهر البارد إلى دور شبيه بدور المجلس البلدي. لقد عبّر المسؤولون السياسيون والأمنيون اللبنانيون عبر استعدادهم للسماح بالأنشطة السياسية الفلسطينية غير الرسمية طالما ظل اللاجئون غير مسلحين.[8] بصرف النظر عن الحصيلة الدقيقة، فإن الفلسطينيين مقتنعون بأنه ودون قرارٍ واضح يعالج دورهم في عملية الحوكمة، فإن الهيئات الحاكمة لن تُمنح أي حماية أو اعتراف قانونيين وهو ما يتركها ويترك سكان المخيّم دون أية سلطة.

الأونروا، من جهتها، كان عليها أن تصارع مشاكلها الخاصة بها؛ فقد كان عليها تحقيق التوازن بين مطالب القوات الأمنية اللبنانية المتنافسة وفي الوقت نفسه إنجاز دورها في الدعوة والتعبئة نيابة عن سكان المخيّم في وقتٍ كانت الهيئات الفلسطينية قد أُضعفت بشكل كبير. لقد قاومت الاضطلاع بدورٍ خاص بها في الحوكمة على أساس أن ذلك خارج نطاق تفويضها. كما أن هناك قيوداً جغرافية على هذا الدور. بالفعل فإن نهر البارد يتكون من جزأين: "المخيّم القديم"، الذي يغطي المنطقة الواقعة رسمياً تحت تفويض الأونروا والتي تم إنشاؤها عام 1949، و"المخيّم الجديد" – المعروف أيضاً بـ "المنطقة المجاورة" – التي تتكون مما تلا من فيض سكان المخيّم إلى ما هو رسمياً أراضٍ لبنانية نتيجة للنمو السكاني للفلسطينيين. بموجب القانون اللبناني، لا تتمتع الأونروا لا بالتفويض ولا بالحق القانوني بالعمل في المخيّم الجديد؛ وقد عقّد هذا الأمر قضايا عدة، خصوصاً إعادة البناء، التي تتحمل الوكالة مسؤولية كبيرة عنها.[9]

كما أن قضية إعادة الإعمار كانت موضوعاً لبعض التجاذبات السياسية. يبدو أن سكان المخيّم يفضلون أن يتم ذلك تماماً وفق المخطط السابق؛ أما الجيش اللبناني فقد وضع قيوداً على تصميم البنية التحتية وعلى المخطط لضمان أن المخيّم الذي سيعاد بناؤه سيسمح بوجود الجيش؛ بينما أصرت قوى الأمن الداخلي على بناء مركز شرطة جديد داخل المخيّم. الأونروا تدافع عن تسوية بين هاتين الرؤيتين المتعارضتين. بالنسبة للأحزاب السياسية اللبنانية، فإن رؤاها تتراوح بين مقاومة مجرد فكرة إعادة بناء المخيّم وتبني فكرة إعادة البناء بوصفها "خطوة هامة في بناء الثقة يساعد في التدخلات المستقبلية" في مخيمات أخرى.[10]

[7] يستمد الجيش اللبناني سلطته من إعلان نهر البارد منطقة عسكرية، وهو ظرف قالت الحكومة إنها لن ترفعه حتى إكمال عملية إعادة البناء.

[8] على سبيل المثال، قال رئيس أركان الجيش اللبناني السابق: "سنتدخل فقط إذا أحدثت الفصائل مشاكل. فيما يتعلق بأنشطتها السياسية، فإننا لن نتدخل على الإطلاق. شرطنا الوحيد هو عدم وجود السلاح في المخيّم". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع شوقي المصري، بيروت، 22 حزيران/يونيو 2011.

[9] رغم أنه ليس للأونروا أي دورٍ في إعادة البناء في المخيّم الجديد، فإنها تستمر بتقديم الخدمات في المخيّم الجديد، بما في ذلك خدمات مثل الكهرباء التي تقدمها الحكومة عادة على الأراضي اللبنانية. منذ صراع عام 2007، لم تمارس بلدية المحمّرة دورها في تقديم الخدمات في المخيّم الجديد. مراسلة بالبريد الإلكتروني أجرتها مجموعة الأزمات مع موظف في الأونروا، شباط/فبراير 2012.

[10] انظر وثيقة فيينا، ص. 13.

II. الجيش يدخل نهر البارد

أ. الخروج على السوابق

منذ سنوات والعلاقات بين المخيّمات الفلسطينية والدولة تنظمها اتفاقية القاهرة لعام 1969 الموقعة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية والدولة اللبنانية ممثلة بقائد الجيش الجنرال إميل بستاني، والتي أقرّت الحكم الذاتي للفلسطينيين داخل المخيّمات. رغم أن الحكومة ألغت الاتفاقية بشكل أحادي عام 1987، فإن الدولة أحجمت عملياً عن ممارسة سلطتها؛ خصوصاً من حيث أن قوات الأمن لم تكن تدخل المخيّمات وتركت الأمن والحوكمة الداخليين للفلسطينيين.[11] لعقود من الزمن، وهذا الترتيب يشكل قضية إشكالية بالنسبة للسلطات اللبنانية والمواطنين اللبنانيين، الذين يرون فيها انتهاكاً لسيادة الدولة. وبهذا المعنى، فإن الوضع الراهن في نهر البارد وضع فريد مقارنة بمخيمات اللاجئين الفلسطينيين الاثني عشر؛ فمنذ أزمة عام 2007، وقوات الأمن تدخل إليه بشكل منتظم؛ وفي الوقت نفسه، فإن الحكومة دأبت على إعادة صياغة دورها ودور الأونروا ودور المنظمات السياسية الفلسطينية وغيرهم من الشركاء المعنيين. وكل ذلك يشكّل قطيعة مع الماضي.

شكلت المعركة على نهر البارد لحظة هامة بالنسبة للجيش. كانت سمعته قد تلطخت بشكل كبير خلال الحرب التي خاضها حزب الله مع إسرائيل عام 2006، والتي لعب الجيش فيها في أحسن الأحوال دوراً هامشياً. بحلول عام 2007، كان هذا الأخير بحاجة ماسة لانتصار لتعزيز صورته لدى الناس فقام بإبراز "نصره" في صراع نهر البارد،[12] مستعملاً إياه لإثبات قدرته على الدفاع عن البلاد في عيون جمهوره الداخلي[13] ولدى المجتمع الدولي. شوقي المصري رئيس أركان الجيش، خلال الصراع قال:

> كانت معنويات الجيش اللبناني مرتفعة جداً بعد الصراع وكنا فخورين بأن جميع اللبنانيين، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وإسبانيا وغيرها من البلدان الصديقة فوجئوا بقدرتنا على رمي قنبلة بوزن أربعة آلاف رطل. أتوا هنا وسألونا كيف فعلنا ذلك كله بقدرات محدودة، وأخبرونا بأنهم كانوا فخورين جداً. كانت تلك علامة جيدة جداً بالنسبة لنا أن ليس فقط اللبنانيين بل أيضاً جيوش كبرى في العالم قالت بأنها فخورة بما فعلناه في نهر البارد".[14]

في حين كانت القدرات العسكرية للجيش اللبناني مشكوكاً بها – فقد صارع لمدة ثلاثة أشهر للتغلب على مجموعة صغيرة نسبياً من المقاتلين ودمّر منازل 27,000 شخص خلال تلك العملية – فإن استيلاءه على المخيّم وهزيمته لفتح الإسلام احتفل بهما بوصفهما نصرين.[15] تعزز الشعور بالنصر بعاملين آخرين: أولاً، كانت تلك أول معركة يخوضها الجيش كمؤسسة بعد الحرب الأهلية التي دامت بين عامي 1975 – 1990؛[16] ثانياً، لم ينقسم الجيش على أساس طائفي نتيجة الصراع، كما حدث خلال الحرب.[17] كان الهجوم القوي

---

[11] انظر Crisis Group Report, *Nurturing Instability*, op. cit.

[12] رغم ذلك، فإن الصورة البطولية التي حققها الجيش في هذه الحرب سرعان ما طغت عليها سلبية إحجامه عن التدخل خلال استيلاء حزب الله على بيروت عام 2008. انظر Crisis Group Middle East Report N°23, *Hizbollah's Weapons Turn Inward*, 15 May 2008.

[13] عبأ الجيش اللبناني الدعم الشعبي ورفع من معنويات جنوده من خلال حملة علاقات عامة مشحونة عاطفياً سهلتها له حقيقة أن ضحايا الصراع كانوا إجمالاً من غير اللبنانيين.

[14] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 22 حزيران/يونيو 2011. انظر أيضاً "The Lebanese Armed Forces: Challenges and Opportunities in Post-Syria Lebanon", Center for Strategic and International Studies, 10 February 2009, csis.org/files/media/csis/pubs/. للمزيد حول القدرات المحدودة للجيش اللبناني ونجاحه في نهر البارد، انظر csis.org/files/media/csis/pubs/090210_lafsecurity.pdf.

[15] حتى عندما كان ما يزال يمكن سماع إطلاق النار المتقطع في نهر البارد، أعلن وزير الدفاع الياس المر: "أهدي هذا النصر إلى كل اللبنانيين"، وتجاهل أصوات إطلاق النار قائلاً: "ما يحدث الآن هو عمليات تنظيف يقوم بها أبطال الجيش، وتفكيك بعض الألغام". انظر "Army ends Nahr al-Bared operation, declares victory over terrorists", NaharNet, 22 June 2007. يدّعي الموقع الإلكتروني للجيش اللبناني بأن هزيمة فتح الإسلام "أدت إلى دعم شعبي غير مسبوق لدور الجيش ولأول مرة في تاريخ لبنان كحامي للوحدة الوطنية". انظر www.lebarmy.gov.lb/english/Commander_12.asp. كما لعب الجيش اللبناني على مشاعر اللبنانيين بنشر وتوزيع كتيب حماسي من 72 صفحة بعنوان "لا ثمن لدماء الشهداء سوى بقاء الوطن: معركة نهر البارد". انظر Joseph A. Kéchichia, "A Strong Army for a Stable Lebanon", Middle East Institute, Policy Brief no. 19 (September 2008).

[16] المعركة الأخرى التي خاضها الجيش اللبناني كانت ثانوية أو صغيرة مقارنة بنهر البارد: في كانون الأول/ديسمبر 1999، في جبال الضنية، قاتل الجيش ضد مجموعة من المقاتلين الإسلاميين الذين اتهموا بالسعي لإقامة دولة إسلامية في شمال لبنان. هزم 13,000 جندي لبناني المجموعة خلال ستة أيام من القتال، وهو تحدٍ أصغر بكثير من الصراع الطويل الذي دام ثلاثة أشهر في نهر البارد. انظر Bilal Saab, "Securing Lebanon from the Threat of SalafistJihadism", Brookings Institute, p. 833.

[17] في بداية الحرب الأهلية عام 1975، انقسم الجيش على أساسٍ طائفي عندما استولت منظمة التحرير الفلسطينية وحلفاؤها على قواعد الجيش وطردوا الجنود المسيحيين من الثكنات، ما أسس نمطاً للسنوات الـ 15 التالية للحرب. هذه السابقة تجعل وحدة الجيش – أو على الأقل المحافظة على مفهوم أن الجيش عصي على التوترات الطائفية – وهي قضية حساسة على نحو خاص الأطراف في لبنان جميعها. ولهذا السبب، حاول الجيش البناء على هزيمته لفتح الإسلام لتعزيز صورته كمؤسسة وطنية موحدة. إلا أن الواقع كان مختلفاً قليلاً؛ فقد كشفت معركة المخيّم قدراً كبيراً من انعدام الثقة بين الجنود. طبقاً لعدة جنود سابقين، فإن الجنود من طوائف مختلفة تبادلوا الاتهامات، وقال بعضهم بأن نظراءهم أخفقوا في دعمهم أو، الأسوأ من ذلك، سمحوا بموتهم. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد أفراد القوات اللبنانية الخاصة، كانون الأول/ديسمبر 2010. جندي سابق آخر في الجيش اللبناني زعم أن بعض الجنود الشيعة رفضوا الأوامر بدخول المخيّم عندما عبّر زعيم حزب الله حسن نصر الله عن معارضته لذلك. إلا أنه ما من دليل يدعم هذه المزاعم. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع جندي سابق في الجيش اللبناني، أيار/مايو 2010. علاوة على ذلك، فقد تم استغلال الصراع لأغراض طائفية. الياس المر، وزير الدفاع (الأرثوذكسي) حينذاك، جادل بأنه ينبغي زيادة عدد المسيحيين في الجيش.

في المخيّم يتناقض بشكل صارخ عن إحجام الجيش تقليدياً عن التدخل في النزاعات بين الجماعات اللبنانية بسبب خوفه من الانقسامات الطائفية المحتملة.[18] وقد كان ذاك هو الحال في الأحداث سيئة السمعة خلال عام 2008 عندما استولى حزب الله على بيروت لكنها حدثت أيضاً خلال الصدامات الطائفية في أحياء مثل جبل محسن وباب التبانة في طرابلس.[19] لأن الجيش يضم مواطنين من جميع الطوائف، فإن التدخل في النزاعات الداخلية يعتبر أكثر خطورة على وحدته من فعل ذلك في منطقة غير لبنانية وهزيمة مجموعة أجنبية.[20]

ب. التوتر بين الفلسطينيين والجيش

إذا كان تدخل الجيش لم يُحدث ردة فعل بين اللبنانيين، لا يمكن قول الشيء ذاته حول أثره على العلاقات بين الجيش واللاجئين الفلسطينيين. اتهم عدة سكان من نهر البارد الجيش اللبناني باستهداف منازل المدنيين عمداً وإهانة السكان بحرق ثياب الرجال وترك بقاياها المتفحمة على الأسرّة، وتعليق الألبسة الداخلية للنساء خارج الأبواب.[21] لم يسهم الانطباع العام المتمثل في أن الجيش اللبناني حمّل الفلسطينيين مسؤولية وجود فتح الإسلام في المخيّم وأنه خاض الحرب للانتقام، لم يسهم ذلك في المحافظة على العلاقات بين سكان المخيّم والجنود الموجودين هناك في أعقاب الصراع. امرأة من نهر البارد قالت: "عندما دخل الجيش اللبناني، قال طفلٌ في الخامسة من عمره 'انظروا إنه الجيش الإسرائيلي'. الأطفال يعتقدون بأن الجيش اللبناني هو العدو. وهذا معروف يسدونه لإسرائيل".[22] ممثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في شمال لبنان عبّر عن وجهة نظر مماثلة:

> عندما انتهت معركة نهر البارد، قال الرئيس [وفي ذلك الحين قائد الجيش اللبناني ميشيل] سليمان انتصرنا على الإرهاب والفلسطينيون شركاؤنا في مواجهة الإرهاب. نحن نسأل: إذا كنا قد انتصرنا، فلماذا نعامل كما لو أننا هزمنا؟[23]

بعض الفلسطينيين اعتقدوا أيضاً أن ثمة دوافع طائفية في موقف الجيش اتجاه المخيّم. ومن وجهة نظرهم، فإن المعركة ضد المخيّم باتت تمثل الصراع بين السنة والشيعة في البلاد. أحد السكان عبّر عن شعوره بأن لجوء الجيش اللبناني إلى القصف غير التمييزي لم يكن فقط انتقاماً لمقتل 169 جندياً[24] على يد المجموعة، بل أفرغ إحباطاته الطائفية على السكان:

> نحن لسنا طائفيين بل ضحايا النظام الطائفي في لبنان. عندما قال حسن نصر الله إن دخول المخيّم كان خطأً أحمر، فإن الجنود

طبقاً لبرقية سُربت في ويكيليكس عام 2008، فإنه قال لدبلوماسيين أمريكيين في إطار مناقشته لدور القوات الخاصة في الجيش اللبناني في نهر البارد: "عندما تريد أن تحارب الإرهابيين، فإنك تحارب السنة والشيعة؛ أنت بحاجة للمسيحيين في القوات الخاصة للقيام بهذه المهمة. إذا رفعت عدد المسيحيين، فستحصل على أفضل النتائج". www.cablegatesearch.net/cable.php? id=08BEIRUT459.

[18] في السبعينيات، أدت الصدامات مع الفلسطينيين إلى انقسام اللبنانيين على أساس طائفي. إن حقيقة أن هذا لم يحدث خلال صراع نهر البارد يشير إلى تطور في العلاقات مع اللاجئين وإلى علاقة تشير إلى توحد اللبنانيين بشكل عام حول الحاجة لاحتواء الوجود الفلسطيني في بلادهم. يُحمِّل اللبنانيون من جميع الطوائف تقريباً الفلسطينيين مسؤولية اندلاع الحرب الأهلية، وهو إرث لطّخ العلاقة بين الطرفين. رغم وجود بعض الخلافات حول قضية دخول المخيّم (الذي أعلن حسن نصر الله أنه "خط أحمر")، فإن الأحزاب السياسية وافقت بشكل عام على الحاجة إلى الرد بطريقة ما على الهجوم على الجيش. انظر Crisis Group Report, *Nurturing Instability*, op. cit., p. 6.

[19] في عام 2011، تمركز الجيش اللبناني بين الطائفتين السنية والعلوية كعازل لكنه لم يقم بعمل عسكري لوضع حدٍ للقتال. انظر Crisis Group Middle East Report N°29, *New Crisis, Old Demons in Lebanon: The Forgotten Lessons of Bab-Tebbaneh/Jabal Mohsen*, 14 October 2010. رئيس أركان الجيش اللبناني السابق شوقي المصري شرح كيف أن الجيش اللبناني يأخذ الطائفية بعين الاعتبار عندما يقرر التدخل أو عدم التدخل: "لا يمكننا التدخل لصالح أحد الجانبين، لأننا عندها سنخسر ثقة الشعب اللبناني. ولذلك فإننا نحاول حماية اللبنانيين لكننا لا نستطيع استعمال القوة إذا كان لدى الطرفين سلاح – حتى عندما يكون بوسعنا التدخل لحماية أحد الطرفين من الطرف الآخر. إذا كان لدى الطرفين سلاح، يصبح الأمر خطيراً جداً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، 19 كانون الثاني/يناير 2011.

[20] يجادل ساري حنفي وهو أستاذ في الجامعة الأمريكية في بيروت، بأن الجيش اللبناني اعتبر نهر البارد "فضاءً استثنائياً": "رغم كل ذلك فإن الحرب ضد الإرهاب شرعنت استعمال العنف على المستوى العالمي. من المشكوك به أن الرخصة بالانتقام التي سببها مقتل ثلاثة عشر جندياً لبنانياً والاستعمال المفرط وغير التمييزي للقوة، وعدم إقامة أي اعتبار للحياة البشرية والممتلكات، كان من الممكن القيام به في أي مكان حضري آخر في لبنان لو لم يعتبر نهر البارد (فضاءً استثنائياً) ... يحوي منازل لاجئين غير مواطنين مستثنين من جملة من الحقوق المدنية في لبنان، وممثَّلين من قبل فصائل فلسطينية منقسمة داخلياً ومخدمين من قبل وكالة تابعة للأمم المتحدة تفتقر إلى التفويض بحمايتهم". انظر Sari Hanafi, "Reconstructing and Governing Nahr el-Bared Camp: Bridge or Barrier to Inclusion?", ArteEast, 1 March 2010. جندي سابق في الجيش اللبناني قاتل في نهر البارد رفض ذلك قائلاً: "لم ندخل إلى المخيّم لأنه كان فلسطينياً. في الواقع، فقد كان هناك في المخيّم دائماً عدد كبير من السكان اللبنانيين، بما في ذلك جنود. لم نتردد في دخول المخيّم لأن 25 جندياً كانوا قد قتلوا. كل اللبنانيين رأوا صور الجنود القتلى على التلفزيون. لو لم نفعل شيئاً حيال ذلك، لما كان بوسعنا التحرك في أية مهمة أخرى". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، حزيران/يونيو 2011.

[21] أحد سكان نهر البارد قال: "ارتكب الجيش اللبناني عدواناً على المخيّم. أطلقوا العنان لغضبهم على الفلسطينيين. كتبوا على جدار عيادتي: 'من أين لكَ هذا أيها اللاجئ؟' ونبشوا الألبسة الداخلية لزوجاتنا ليعلقوها خارج المنازل". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد سكان المخيّم، نهر البارد، 14 نيسان/إبريل 2011. طبقاً لمقابلات أجراها ساري حنفي، فإن الجيش اللبناني ارتكب "نمطاً منهجياً من أعمال الحرق والنهب. ووجدت كتابات عنصرية على جدران المنازل، مرفقة بأسماء كتائب لبنانية عدة شاركت في العملية. ... في حين يبدو أن عمليات النهب الأولية ارتكبت من قبل فتح الإسلام وبعض سكان المخيّم، فإن التخمين بشأن هوية الفاعلين لا ينبغي أن يكون موضع جدال كبير نظراً لأن الجيش هو الذي يتحكم بمن يدخل المخيّم". "Reconstructing and Governing Nahr el-Bared Camp", op. cit.

[22] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد سكان المخيّم، نهر البارد، 28 أيلول/سبتمبر 2011.

[23] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مخيّم البداوي، 14 نيسان/إبريل 2011.

[24] طبقاً لشبكة المعلومات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، فإن ما لا يقل عن 169 جندياً، و287 مقاتلاً و47 مدنياً قتلوا في صراع نهر البارد. انظر www.irinnews.org/printreport. aspx?reportid=75296.

السنة في الجيش قصفوا المخيّم بضراوة أكبر للانتقام من حزب الله.ومن ثم، عندما وعد [رئيس الوزراء فؤاد] السنيورة بإعادة بناء المخيّم [في خطاب ألقاه بُعيد بدء القتال]، كثّف الجنود الشيعة في الجيش المنشورين هناك من هجماتهم على المخيّم.[25]

مثل هذه الأحكام مشكوك بها في أفضل الأحوال. ليس هناك في الواقع أية أدلة على أن الجيش يتكون من فصائل مختلفة منقسمة على أساس طائفي تتلقى الأوامر من مراجع مختلفة. رغم ذلك، فإنها تعكس مشاعر الفلسطينيين بأنهم عالقين في هذا الصراع وأنهم ضحايا الانقسامات الطائفية في لبنان.

وفي السياق ذاته، فإن العديد من السكان يرفضون فكرة أن الجيش اللبناني يمكن أن يكون مصدراً موثوقاً للأمن في المخيّم اليوم. أحدهم قال: "بالطبع لا نثق بأن الجيش اللبناني يحمي المخيّم. انظروا إلى ما فعله الجيش بنا! لقد دمر مخيّمنا".[26] ومنذ الصراع، فإن الجيش متمركز في المخيّم الجديد؛ وتدخل استخباراته إلى المخيّم القديم حين تشاء. بالنسبة لقوى الأمن الداخلي فقد احتفظت بمركز شرطة في المخيّم الجديد، في حين أن عناصرها يعملون في سائر أنحاء نهر البارد، أي في المخيّم الجديد والمنطقة التي أُعيد بناؤها من المخيّم القديم. وهي تسعى لمنحها الحق في بناء مركز شرطة داخل المخيّم القديم أيضاً.

اليوم، ورغم أن تفويض الجيش اللبناني يغطي المسائل الأمنية فقط – أي منع تدفق الأسلحة – فإنه يمثل المؤسسة الأقوى في عملية صنع القرار داخل المخيّم. مسؤول في الأونروا قال: "اللجان الشعبية الفلسطينية والجيش ينسقان ويجتمعان باستمرار، لكنك تشعر بأنك تتعامل مع مفاوضات تجري بين طرف قوي وطرف لا يمتلك أي قوة".[27] من بين سياسات الجيش اللبناني الأكثر مسؤولية عن توليد التوتر هي نظام التصاريح الذي يقيد بشدة إمكانية الوصول إلى المخيّم: الفلسطينيون الذين لا يقطنون نهر البارد والأجانب ينبغي أن يتقدموا بطلب للحصول على تصريح مؤقت للدخول، والمواطنون اللبنانيون يمكنهم نظرياً إبراز بطاقات هويتهم على نقاط التفتيش التي تتواجد عليها م مخابرات الجيش.[28] يقوم الجيش اللبناني بمراجعة الطلبات، وهي عملية يمكن أن تستغرق مدة تتراوح بين بضعة أيام إلى بضعة أسابيع. عملياً، فإن حتى التصريح أو بطاقة الهوية اللبنانية لا يضمنا الدخول السهل إلى المخيّم؛ والعديد من الزوار يتحدثون عن مضايقات لفظية وأحياناً جسدية وتحقيقات على نقاط التفتيش، مما لا يشجع غير القاطنين على محاولة الدخول.[29]

كما أن ما يفاقم في انعدام الثقة هو انتشار الشكوك بين الفلسطينيين بأن فرع مخابرات الجيش اللبناني يجند عدداً من السكان للعمل كمخبرين. ممثل منظمة دولية عاملة في المخيّم قال:

> ثمة قدر كبير من انعدام الثقة؛ فقد صعّد الجيش من عمليات تحقيقه مع الناس. هناك العديد من الجواسيس. وهذا جزء من سبب فقدان الجيش لجزء كبير من مصداقيته. في الواقع فإن شعبة المعلومات التابعة للجيش اللبناني، وليس الجيش نفسه هي المتواجدة في المخيّم.[30]

نتيجة لذلك، تزدهر نظرية المؤامرة. وتكشف هذه عادة عن ضلوع اللبنانيين في إدخال فتح الإسلام إلى المخيّم في المقام الأول من أجل منح الجيش اللبناني ذريعة للسيطرة على الأرض التي كان الدخول إليها محظوراً على القوى الأمنية خلال العقود الأربعة الماضية.[31]

عملياً، فإن نتيجة هذا الوضع هو أن المخيّم بات معزولاً اقتصادياً واجتماعياً، مع تقليص حرية حركة الفلسطينيين الذين يعيشون داخل وخارج المخيّم بشكل كبير.[32] هذا الواقع الجديد شكل مشكلة كبيرة

---

[25] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد سكان المخيّم، نهر البارد، 14 نيسان/إبريل 2011.
[26] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد سكان المخيّم، نهر البارد، 28 أيلول/سبتمبر 2011.
[27] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، نهر البارد، نيسان/إبريل 2011.
[28] عملية الحصول على تصريح ليست واضحة دائماً. طبقاً لمسح للمخيّم أجري عام 2010، "قد تكون أهم الشكاوى المتعلقة بنقاط التفتيش هي أنه ليس هناك سياسة واضحة بشأن ما هو مطلوب من الفلسطينيين وغير الفلسطينيين لدخول المخيّم ... قال البعض بأن الوثيقة المطلوبة لهذا الغرض كانت تتغير باستمرار، وهذه السياسة التي يتبعها الجيش اللبناني كانت تعيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي لنهر البارد مع المنطقة المحيطة". "Nahr al-Bared report for the US Embassy in Beirut", produced by Pursue Ltd., July-October 2010, 22 (ملف بحوزة مجموعة الأزمات الدولية)(

[29] رغم أن الجيش اللبناني طبّق سياسة في حزيران 2011 بالسماح للنساء والأطفال الفلسطينيين بالدخول دون تصريح، فمن الناحية العملية، يقول السكان، بأن هذا لا يحدث دائماً. بضعة سكان اشتكوا من أنه في حزيران/يونيو 2011، أصبح الجيش اللبناني أكثر تشدداً في السماح للرجال الذين يحملون تصاريح بالدخول إلى المخيّم. أحدهم أشار إلى أن السبب قد يعود إلى المخاوف الأمنية المتصاعدة في شمال لبنان منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية في سورية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، 28 أيلول/سبتمبر 2011.
[30] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، آذار/مارس 2011.
[31] أحد سكان نهر البارد قال: "على المرء أن يسأل، نحن فلسطينيو نهر البارد نعيش على قطعة من الأرض يسيطر عليها اللبنانيون، وبالتالي كيف تمكنت فتح الإسلام من الدخول رغم سيطرة الجيش اللبناني؟ هذا دليل على وجود مخطط بإدخال هؤلاء الناس إلى نهر البارد وأن الجيش اللبناني سيرد على ذلك بتلك الطريقة. مسؤولية من هذه؟ الفلسطينيون يدفعون الثمن بسبب إحضار هذه المجموعة إلى المخيّم". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، نهر البارد، 14 نيسان/إبريل 2011. على نحو مماثل، قال ممثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عماد عودة: "في البداية، تلقت الفصائل ضوءاً أخضر من الحكومة مفاده أنه سيكون هناك قوة من الفلسطينيين لمحاربة فتح الإسلام، لأن تكتيكات الجيش اللبناني منهجية وأنه سيترتب تدمير المخيّم بكامله من أجل تدمير فتح الإسلام، وبالتالي سيكون من الأفضل تطبيق تكتيكات حرب العصابات. ومضى الأمر على نحو جيد إلى أن قال الأميركيون والأوروبيون، (هذا يتعارض مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1559 [الذي دعا، بين أشياء أخرى، لانسحاب سورية من لبنان عام 2004 ونزع سلاح جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية]). وهذا ما يجعلني أعتقد بأن الخطة كانت نزع سلاح الفصائل بحجة استهداف فتح الإسلام". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عماد عودة، مخيّم البداوي، 14 نيسان/إبريل 2011.
[32] طبقاً للمنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان، وهي منظمة غير حكومية مقرها لبنان، فإن "نظرياً من غير المسموح للجيش اللبناني تطبيق القوانين العسكرية على منطقة مدنية ... رغم ذلك، فإن الجيش يبقى السلطة الوحيدة المعترف بها في المخيّم، وقوى الأمن الداخلي ... تقوم بوظيفة ثانوية. ما

خصوصاً بالنسبة للسكان الذين كانوا قد اعتادوا على العيش والعمل في مخيم هو الأكثر ازدهاراً اقتصادياً في لبنان.[33] في ظل النظام الأمني الحالي في نهر البارد، ارتفعت حدة التوتر وانعدام الثقة بين المواطنين والجيش اللبناني بشكل كبير.

إن الوجود المكثف للجيش اللبناني حالياً والتمركز المحتمل لقوى الأمن الداخلي غداً سيعرقل عملية إعادة المخيّم إلى منطقة مدنية.[34] علاوة على ذلك، ولأن المقيمين خارج المخيّم لا يشجَّعون على دخول منطقة عسكرية بسبب المضايقات أو الخوف من الوجود الأمني فإن ذلك سيفضي إلى عزل المخيّم اقتصادياً واجتماعياً. الفلسطينيون يرون في "التشديد الأمني" على المخيّم دليلاً على عدم ثقة اللبنانيين واستمرار سياسة التعامل مع سكان نهر البارد على أنهم متواطئين مع أفعال فتح الإسلام. كما أن ذلك يمثل مشكلة كبيرة من حيث أن استمرار وجود الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي اللبنانية يعني الاستيلاء على أراض نادرة كان يمكن أن تستعمل لبناء منازل لعائلات نهر البارد التي هُجِّرت منذ وقت طويل. أحد سكان المخيّم قال:

> الفلسطينيون يدفعون ثمن حرب لم يتسببوا بها. الآن، الأمر ليس كما لو أن اللبنانيين موجودون في نهر البارد لحماية الفلسطينيين. الأمر كما لو أنهم هنا لحماية كل اللبنانيين منّا. الأسلاك الشائكة، والعزل، وحظر التجول – كل ذلك يهمش الفلسطينيين ولا يجعلهم يشعرون بالأمان.[35]

إن حرمان المخيّم من طبيعته المدنية يخاطر بزيادة حدة انعدام الثقة وبث الإحباط في نفوس السكان – وهو عكس ما يقول الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي من أنهما يريدان أن يحققاه.

III. تلاشي النفوذ السياسي الفلسطيني

لقد كانت إحدى التبعات الرئيسية لأزمة عام 2007 وما تلاها تلاشي النفوذ السياسي الفلسطيني إلى حدٍ كبير في المخيّم. وثمة ثلاثة عوامل هامة في هذا المجال: أولاً، حمّل السكان المسؤولية للفصائل بشكل عام لعدم قيامها بما يكفي لحماية المخيّم من الدمار؛[36] ثانياً، أدى نزع السلاح في المخيّم في المحصلة إلى حرمان الفصائل من وسيلتها الرئيسية التي كانت تستعملها لإظهار وفرض سيطرتها؛ وثالثاً، رؤية الحكومة للمخيّم، التي أُوضحت في وثيقة فيينا، والتي لم تذكر وسائل الحوكمة التقليدية في المخيّم – المتمثلة في اللجان الشعبية. مع فقدان الفصائل للدعم الشعبي والقوة المستمدة من السلاح فإنها تقلصت إلى لاعبين مدنيين لا نفوذ لهم على السكان وبالتالي لا يتمتعون بالكثير من المصداقية كممثلين للمخيّم في المفاوضات على وضعه مع الحكومة اللبنانية والأونروا.

أحد قادة حماس قال: "لم يعد هناك أي مجموعات قوية في نهر البارد الآن. لقد أصبحت الفصائل مدنية، ما يعني أنه لم يعد لدينا أسلحة ولم يعد بوسعنا سوى اللجوء إلى الاحتجاجات السلمية".[37] مهندس في المخيّم عبّر عن وجهة نظر مماثلة: "لأن قادتنا ضعفاء، فإننا ننتظر الآن أن يقدم اللبنانيون مقاربة بديلة. لو كانت قيادتنا الفلسطينية قوية ولديها رؤية، لكان بوسعنا فعل شيء لأنفسنا".[38] على حد تعبير مسؤول في الأونروا فإن "الفصائل في نهر البارد لم يعد لديها أي قوة لأنها لم تعد تمتلك البنادق كما أنها موضع استياء من السكان لأنها لم تفعل ما يكفي لوقف فتح الإسلام. ولا تمثّل هذه أرضية جيدة للتفاوض حول مسارٍ جديد إلى الأمام".[39]

آ. الخصومات الفلسطينية الداخلية

يمثل اضمحلال نفوذ الفلسطينيين أحد تجليات الانقسامات الفلسطينية المدمرة. عندما بدأت الأزمة، اتخذت الفصائل مواقف متعارضة بوضوح منها. حماس (مع حزب الله) عارضت نزع سلاح نهر البارد، حيث أن ذلك كان يهدد بتقويض سيطرة الفصائل التي تشكل تحالف القوى الفلسطينية، وهو التحالف الذي كان تقليدياً يهيمن على المخيّم، والذي كان يتمتع بعلاقات وثيقة مع النظام السوري.[40] كما

يزال من غير الواضح ما هو النفوذ، إذا كان هناك أي نفوذ، الذي تتمتع به حكومة لبنان المدنية ... على العمليات العسكرية في مخيّم نهر البارد وحوله". انظر "Camp in Fear, Camp in Want: Human Security Assessment for Nahr el-Bared Camp", PHRO, March 2011.

[33] أحد سكان المخيّم قال بأن نهر البارد استهدف بالتحديد بسبب الازدهار النسبي الذي كان يتمتع به: "كان الجنود اللبنانيون عدوانيين إلى حد الجنون. كان بعض الجنود يفضلون الموت على رؤية الفلسطينيين يعودون إلى سياراتهم الفارهة في نهر البارد. كان لدى الفلسطينيين هنا منازل أفضل من منازل اللبنانيين في عكار [المنطقة الأوسع في شمال لبنان التي يقع فيها نهر البارد]". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، 28 أيلول/سبتمبر 2011.

[34] طبقاً لمدير عام قوى الأمن الداخلي أشرف ريفي، فإن الترتيبات الأمنية في المخيّم وضعت بهدف إعادته إلى منطقة أمنية: "كانت النية الأصلية للحكومة اللبنانية عدم جعل نهر البارد جيباً. هذه ليست بيئة طبيعية للعيش، لكن مع دخول قوى الأمن الداخلي والانسحاب التدريجي للجيش اللبناني إلى محيط المخيّم، فإن الفلسطينيين سيجدون سهولة أكبر في الدخول والخروج وسيبدؤون بالشعور بأنها منطقة مدنية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 14 أيار/مايو 2011.

[35] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد سكان المخيّم، نهر البارد، 21 نيسان/إبريل 2011.

[36] طبيب في المخيّم قال: "لم تفعل الفصائل شيئاً لإبراز حقيقة أن الأسر كان يتم اقتلاعها، وبالتالي فقد الناس ثقتهم بها". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد سكان المخيّم، نهر البارد، 12 نيسان/إبريل 2011.

[37] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع جمال شحادة، نهر البارد، 28 أيلول/سبتمبر 2011.

[38] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد سكان المخيّم، نهر البارد، 12 نيسان/إبريل 2011.

[39] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في الأونروا، بيروت، 28 شباط/فبراير 2011.

[40] تأسس التحالف عام 1993 لمعارضة اتفاق أوسلو للسلام؛ ويضم في عضويته حماس، والجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، وفتح الانتفاضة، والصاعقة، وجبهة النضال الشعبي الفلسطينية، وجبهة التحرير الفلسطينية والحزب الشيوعي الثوري الفلسطيني. انظر Crisis Group Report, *Nurturing Instability*, op.cit., p. 1. بدأت الفصائل الموالية لسورية بالسيطرة على المخيّم بعد

أن حزب الله كان يخشى من أن نزع سلاح المخيّم من شأنه أن يعزز الجهود الهادفة إلى نزع سلاحه أيضاً، الخارج عن سيطرة الحكومة.

على النقيض من ذلك، فإن منظمة التحرير الفلسطينية وحركة 14 آذار دعمتا نزع سلاح المخيّم وفرض السيادة اللبنانية، معتبرين أن ذلك يمثل فرصة لاستعادة قدرٍ من السيطرة.[41] في بعض الأحيان، مضوا أبعد من ذلك متهمين أعضاء في التحالف بمساعدة فتح الإسلام.[42] ونقلت وسائل الإعلام عن بعض قادة فتح الذين لم تسميهم اتهامهم لحماس بمساعدة الحركة الإسلامية، وهو ادعاء نفته حماس بقوة.[43] في مسعاها لتهميش فصائل التحالف، اقتربت منظمة التحرير الفلسطينية أكثر من حكومة السنيورة.[44] ثم عرض ممثل منظمة التحرير الفلسطينية عباس زكي الدعم غير المحدود لأي قرارات لبنانية في نهر البارد واعتذر علناً لـ "لبناننا العزيز" على الضرر الذي أحدثه الوجود الفلسطيني خلال الحرب الأهلية بين عامي 1975 و1990.[45]

بالفعل يمكن القول إن هذه الانقسامات الداخلية الفلسطينية أسهمت إلى حدٍ بعيد بأزمة عام 2007 وذلك بتقويض فعالية مختلف الحركات. أحد ممثلي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، عماد عودة، قال: "كان أحد أسباب ولادة فتح الإسلام هو أن الفصائل كانت منشغلة جداً بخلافاتها الداخلية بحيث لم تنتبه لما كانت تقوم به المجموعة".[46] كما أن جمال شحادة، أحد قادة حماس، أقر بالدور الذي لعبه انعدام الوحدة، قائلاً بأن الفلسطينيين "كانوا قد أخفقوا في الخروج بحل لمشكلة فتح الإسلام ولم يكونوا متّحدين في محاربتها".[47]

ب. انتكاسة للتمثيل السياسي الفلسطيني

تقليدياً، كان نهر البارد – كباقي المخيّمات – يُدار من قبل لجنة شعبية، وهي هيئة موحدة تضم ستة عشر ممثلاً من جميع الفصائل الفلسطينية ومن سائر أجزاء الطيف السياسي الفلسطيني. وكانت أمانتها العامة دوارة بين الفصائل الفلسطينية كل شهر، مما يُعطي كل مجموعة الفرصة لممارسة نفوذها.[48] إلا أن وثيقة فيينا لا تذكر هذه اللجان، وتقلص نطاق مسؤوليات إدارة المخيّم بقضايا تتعلق بالمخاوف الأمنية وإعادة بناء المخيّم وتفوّض هذه المهام، على التوالي، لقوات الأمن اللبنانية والأونروا.[49] بتجاهل هيكليات الحوكمة

إجبار منظمة التحرير الفلسطينية على مغادرة لبنان عام 1982، بسبب العدوان الإسرائيلي. بين عامي 1990 و2000، قيّدت الحكومة اللبنانية الموالية لسورية الأنشطة السياسية لفتح وحصرتها بالمخيّمات الجنوبية، ما سمح لفصائل التحالف بترسيخ أنفسها بوصفها القوى السياسية المهيمنة في المخيّمات الشمالية. المرجع السابق، ص. 6. بدأت فصائل التحالف بفقدان نفوذها بعد خروج القوات السورية من لبنان عام 2005؛ كما أدت أزمة 2007 إلى مزيد من اضمحلال القوة السياسية للفلسطينيين بإضعاف جميع الفصائل المتواجدة في نهر البارد. للمزيد حول طرد منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، انظر Rashid Khalidi, *The Palestinian Dilemma: PLO Policy after Lebanon* (1985).

[41] بعد أقل من أسبوع على بداية الصراع، أعلن ممثل منظمة التحرير الفلسطينية حين ذاك عباس زكي أن المنظمة "لن تعارض" إذا قرر الجيش اللبناني إرسال قواته إلى نهر البارد. "هذا قرار لبناني"، على حد تعبير زكي. *الديلي ستار*، 24 أيار/مايو 2007. بعض مؤيدي 14 آذار طرح إمكانية تسليح فتح. أحد أعضاء تيار المستقبل قال: "اقترحت في ذلك الحين أن نقوم بتسليح وتمويل فتح من أجل السيطرة على المخيّم والتوصل إلى اتفاق مع عباس زكي بإعادة هذه الأسلحة لنا بعد ذلك، إلا أن الحكومة لم تكن تتمتع بما يكفي من ذهنية المؤامرة للمضي في ذلك الخيار". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، أيار/مايو 2011.

[42] وبفعلهم ذلك انحرفوا عن الخط الرسمي للحكومة الذي كان يقول بأن الجماعة لم تكن فلسطينية حقاً وأن اللبنانيين والفلسطينيين كانوا شركاء في المعركة ضد فتح الإسلام. مدير عام قوى الأمن الداخلي أشرف ريفي مضى أبعد من ذلك مدعياً أن إحدى فصائل التحالف الفلسطيني، وهي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، كانت قد قاتلت إلى جانب فتح الإسلام ضد الجيش اللبناني. انظر "Lebanon's troublesome camps", *Time*, 15 June 2007.

[43] انظر "First families' return to Nahr al-Bared Tuesday", *The Daily Star*, 8 October 2007.

[44] عند بداية الصراع، كان عباس زكي العضو الوحيد في لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني بمرتبة سفير، ما سمح بالتعاون الوثيق بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة – على حساب حماس. لقد فتحت أزمة نهر البارد الطريق أمام علاقات أوثق بين الحكومة، ولجنة الحوار اللبناني الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية. وهذا ما همش حماس وعزز من قوة منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما أعاد إنتاج الفراغ الحالي (في فلسطين) بين منظمة التحرير الفلسطينية وحماس في السياق اللبناني". مسؤول حماس جمال شحادة تذمر من هذه الديناميكية، قائلاً إن "لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني تلتف علينا وتعمل فقط مع منظمة التحرير الفلسطينية. إننا نطالب منظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل هيئة تمثيلية موحدة تضم حماس للتحدث إلى لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني. نحن نريد حواراً حقيقياً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع جمال شحادة، نهر البارد، 28 أيلول/سبتمبر 2011.

[45] رغم أن موقفه خلال الأزمة ساعد في تحسين علاقات منظمة التحرير الفلسطينية مع الحكومة، إلا أنه لقي استقبالاً سيئاً لدى الفلسطينيين، الذين اعتبر العديد منهم اعتذاره خيانة لمعاناتهم على أيدي اللبنانيين. انظر Knudsen and Hanafi, op. cit., p. 106.

[46] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عماد عودة، ممثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في شمال لبنان، مخيّم البداوي، 14 نيسان/إبريل 2011.

[47] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع جمال شحادة، نهر البارد، 28 أيلول/سبتمبر 2011. قارن الفلسطينيون هذا مع ما حدث في مخيّم البداوي: "كان نهر البارد مختلفاً عن البداوي؛ ففي البداوي تعاونت الفصائل لتشكيل جهاز أمني مسلح. في 23 أيلول/سبتمبر 2006، حصلت اشتباكات بين فتح الإسلام واللجنة الأمنية في المخيّم، وقامت فتح الانتفاضة بطرد فتح الإسلام. عندها أتت فتح الإسلام لتأسيس مركز لها في نهر البارد". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد قادة الفصائل الفلسطينية، شمال لبنان، أيلول/سبتمبر 2011.

[48] في حين أن المنصب لا يتمتع بحق الفيتو أو بصوت مثقل، فإنه ينطوي على بعض السلطة في التنسيق بين الفصائل في اتخاذ وتنفيذ القرارات. كما يسهم في جهاز الإدارة غير الرسمي عدة "لجان أحياء" يشكلها السكان لكن التي أصبحت لاحقاً سياسية وبالتالي تعمل في ظل اللجنة الشعبية التي تقودها الفصائل. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مخيّم البداوي، نيسان/إبريل 2011. انظر Sari Hanafi, "Policy and Governance in the Palestinian Refugee Camps in the Arab East", Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs (October 2010).

[49] الوثيقة، التي تدعو لتأسيس "هيكلية إدارية شفافة وفعالة" تعرّف الإدارة على النحو التالي: "(1) الأمن وفرض القانون داخل نهر البارد من خلال الشرطة المجتمعية والمحلية ؛ (2) الاتفاقات مع الأونروا حول شفافية

الفلسطينية التقليدية والقادة السياسيين، فإن الوثيقة تترك السكان فعلياً دون ممثل قوي يحظى بالمصداقية في وقت تتخذ فيه الحكومة القرارات الحاسمة حول إعادة بناء المخيّم وترتيبات حكمه.

كما هو متوقع فإن قادة الفصائل يعارضون هذا المنظور، ويجادلون بدلاً من ذلك بدور حوكمي شبيه بدور بلدية مدنية. جمال شحادة، ممثل حماس، قال: "نقبل أن نبقى غير مسلحين، وأن يكون الجيش اللبناني مسؤولاً عن الأمن في حين يبقى خارج المخيّم. لكننا نريد حقوقاً مقابل الواجبات. نريد أن يكون لنا حق الاستمرار في أنشطتنا السياسية ونصر على حرية الحركة داخل المخيّم".[50] ممثل فتح، أبو جهاد، اقترح أن نهر البارد "ينبغي أن يصبح مثل المحمرة [وهي قرية مجاورة للمخيّم] أو أي حي آخر، مع لجان شعبية مسؤولة عن الحكم المحلي. ليس هناك أسلحة في نهر البارد، وبالتالي فإن الفصائل لن يكون لها دور أمني".[51]

للإنصاف، فإن اللجنة نفسها، التي كانت تتكون من قادة الفصائل، كان يعتريها الخلل؛ كما أن الأداء المخيب للآمال للفصائل خلال الأزمة فاقم من ضعفها. لكن القول بأنها كانت بحاجة لإصلاحات جذرية لا يعني القول بتفكيكها نهائياً. كي يكتسب أعضاء اللجان الشعبية في نهر البارد مصداقية وكي يكونوا قادرين على ممارسة السلطة، من المفضل أن يكونوا منتخبين بدلاً من أن يكونوا معينين من قبل الفصائل.[52] كما شرح أحد مسؤولي الأونروا، فإن الممثلين المنتخبين، يمكن أن يجبروا جميع الشركاء المعنيين، أكثر بكثير من زعماء الفصائل المعينين، وبما في ذلك المجتمع الدولي، على منح المطالب الفلسطينية تفكيراً جدياً:

> حتى الأونروا تخشى من فكرة وجود مجموعة منتخبة ديمقراطياً من ممثلي المخيّم. عندها سيكون عليك الإصغاء لما يقولونه. في اللحظة الراهنة الفصائل مهمشة. أين تفويضها؟ سيكون على الأونروا أن تصغي للجان الشعبية المنتخبة، ولن نتمكن من تجاهلها كما نفعل أحياناً.[53]

أحد سكان المخيّم عبر عن وجهة النظر نفسها، وهي وجهة نظر يشاطره فيها لاجئون ونشطاء آخرون في نهر البارد وفي جميع المخيّمات الفلسطينية:

> الفصائل أخفقت في نهر البارد. لم تتمكن من حماية المخيّم ضد الإرهابيين. النموذج المثالي الذي أفضله لنهر البارد هو أن يتم انتخاب لجان شعبية من قبل السكان وأن تتكون من أشخاص أكفاء يمثلون جميع شرائح المجتمع. لا ينبغي أن تختطف من قبل الفصائل.[54]

من بين جميع المخيّمات الفلسطينية، يمكن القول بأن نهر البارد يمثل أقوى حجة لوجود لجان شعبية منتخبة تتمتع بتفويض محدد للحكم. يمكن لمثل هذه اللجنة أن تلعب دوراً بلدياً وسياسياً دون التعدي على إصرار الحكومة على أن تكون هي حصرياً مسؤولة عن الأمن. يمكنها فقط أن تتعاون مع قوات الأمن بصفة مدنية غير مسلحة.[55] على النقيض من ذلك، فإن الحل الأكثر جذرية الذي تقدمه وثيقة فيينا – الذي يتضمن فقدان السلطات الفلسطينية التقليدية وغياب هيئة فلسطينية حاكمة محددة – يخاطر بتعزيز الشعور بأن المخيّم لم يعد "ينتمي" للسكان الفلسطينيين. ومن شأن ذلك أن يفاقم من مشاعر التهميش السائدة حالياً.

استعمال الأراضي في أعقاب مصادرة الأراضي من قبل الحكومة لإعادة بناء نهر البارد ما سيسمح للأونروا بالبناء دون الدخول في اتفاقيات تأجير غير محددة المدة لاستعمال الأراضي بشكل مستمر؛ (3) ترتيبات واضحة لتقاسم الأعباء مع الأونروا لتغطية تكاليف توفير الخدمات إضافة إلى تشغيل وصيانة البنية التحتية في نهر البارد في الموقع وعن بعد". وثيقة فيينا، ص. 46. ساري حنفي قال: "الوثيقة تجيب فقط على مخاوف الأجهزة الأمنية اللبنانية، من حيث الرؤية والمنظور. اللجنة الشعبية، على سبيل المثال، مغيّبة كمُحاور لصالح (الشرطة المجتمعية). كما تتغاضى الوثيقة عن الواقع الذي كان موجوداً قبل اندلاع الصراع، واللاعبين المختلفين الذين لعبوا دوراً، إضافة إلى اللجنة الشعبية، مثل اللجنة الأمنية والفصائل السياسية، ولجان الأحياء، والوجهاء، ومختلف الاتحادات المهنية والمنظمات غير الحكومية المحلية، بعبارة أخرى جميع الهيئات التي كانت تتفاعل وتتنافس للتفاوض على المصلحة العامة والخير العام للمخيّم. من الواضح أنه كان هناك مشاكل كبيرة في إدارة هذا النموذج الرسمي وغير الرسمي للحوكمة والذي ينطوي على الصراع والفساد؛ لكن لم يكن هناك أي مبرر لاستبعاد هؤلاء اللاعبين المحليين". Hanafi, "Reconstructing and Governing Nahr el-Bared Camp", op. cit.

[50] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع جمال شحادة، نهر البارد، 28 أيلول/سبتمبر 2011.

[51] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أبو جهاد، مخيّم البداوي، 28 آذار/مارس 2011.

[52] التجربة الوحيدة للجنة منتخبة كانت في مخيّم شاتيلا في بيروت إلا أن اللجنة – المسماة لجنة الأهالي – لم تتمتع بالموارد والخبرة السياسية المتوافرة للفصائل. انهارت تحت ضغط اللجان الشعبية الحاكمة التي وجدت إلى جانبها والتي كانت تتكون من ممثلين معينين من قبل الفصائل. كان تفويضها يركّز بشكل حصري على تحسين الظروف المعيشية في المخيّم. طبقاً لممثل فتح في شاتيلا، فقد كان المخيّم قبل تأسيسها محكوماً من قبل لجنة شعبية تابعة للتحالف. بُعيد الانسحاب السوري من لبنان، أسست منظمة التحرير الفلسطينية لجنة خاصة بها في المخيّم. ومع تنافس لجنتي منظمة التحرير والتحالف، سرعان ما تلاشى دور لجنة الأهالي. الخدمات التي كانت تعالجها، مثل توفير الكهرباء، تم الاستيلاء عليها من قبل لجان الفصائل. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ممثل فتح وناشط في منظمة غير حكومية في شاتيلا، 19 شباط/فبراير 2012. للمزيد حول هيكليات اللجان الشعبية، انظر Knudsen andHanafi, op. cit.,p. 201.

[53] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في الأونروا، بيروت، 2011.

[54] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد سكان المخيّم، نهر البارد، 14 نيسان/إبريل 2011؛ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان في المخيّم ونشطاء في منظمات غير حكومية، بيروت، جنوب لبنان، البقاع وشمال لبنان، 2008-2009.

[55] وسيتضمن هذا التدخل المدني في النزاعات بين العائلات والتعاون مع قوات الأمن في حالات الجرائم الصغرى. مدير عام قوى الأمن الداخلي نفسه اقترح أن ذلك يمكن أن يكون ترتيباً محتملاً إذا وافقت عليه الحكومة؛ وقال إنها يمكن أن تلعب دوراً في المسائل الأمنية غير المسلحة مثل تنظيم المرور. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 14 أيار/مايو 2011.

ج. الدور المتضائل للجنة الحوار اللبناني الفلسطيني

لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، تأسست في تشرين الأول/أكتوبر 2005 كهيئة تنسيقية وزارية مفوضة بتحسين ظروف اللاجئين، ونزع السلاح الفلسطيني خارج المخيّمات وتنظيمه داخل المخيّمات. وقد شكلت هيئة ناظمة هامة للعلاقات بين الجانبين، لكنها هي أيضاً بدأت بفقدان النفوذ كلاعب سياسي ولوجستي وسيط في نهر البارد.

تبينت فائدتها للطرفين خلال وبُعيد أزمة نهر البارد؛ فقد كانت ضالعة في سلسلة من الأنشطة: تنظيم الاجتماعات؛[56] وتنسيق عمليات الإغاثة؛ وتقديم المشورة حول القضايا القانونية المتعلقة بمصادرة الحكومة لأراضي المخيّم القديم؛ واتخاذ الخطوات لتخفيف حدة التوتر بين الفلسطينيين واللبنانيين في المناطق المحيطة، بما في ذلك من خلال الحملات الإعلامية والتواصل؛ وتنظيم ورشات العمل للتنسيق بين المانحين، والأونروا وأعضاء البلديات المكلفين بالعمل على إعادة إعمار نهر البارد. في ظل حكومة رئيس الوزراء السنيورة، لعبت لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني أيضاً دوراً هاماً كهيئة مدنية حكومية يمكن أن تتفاوض مع الجيش اللبناني، خصوصاً في ما يتعلق بتخفيف القيود المفروضة على منح التصاريح.[57]

تضاءل دور لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني على نحو مضطرد لعدة أسباب. أنشأت الحكومة خلية للنخوض وإعمار نهر البارد عام 2008 لاستلام ملف إعادة الإعمار من اللجنة.[58] علاوة على ذلك، فإن استبدال رئيس اللجنة، خليل مكاوي، وهو دبلوماسي مخضرم كان يتمتع بعلاقات طيبة مع التحالف وكذلك مع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية،[59] بمايا مجذوب، وهي مرشحة أصغر سناً بكثير ومحسوبة على تيار المستقبل،[60] كان إشارة إلى مقاربة جديدة تستند إلى وضع السياسات من القمة إلى القاعدة بدلاً من الانخراط مع الناس على الأرض.[61] إضافة إلى ذلك، فإن أزمة نهر البارد نفسها ولّدت قدراً كبيراً من الاستياء المتبادل بين اللبنانيين والفلسطينيين، ما أفضى إلى مناخ أكثر صعوبة يعيق لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني عن أداء مهمتها. أخيراً، ومع استلام المجذوب لقيادة اللجنة عام 2010، كانت قضية نهر البارد قد تراجعت كثيراً على سلم أولويات الحكومة، وحل محلها أزمات أحدث مثل الصراع بين حزب الله و14 آذار حول مصداقية المحكمة الدولية الخاصة بلبنان،[62] وسقوط حكومة الحريري عام 2011 والانتفاضة في سورية.

أسهم الصراع في إحداث تقليص أكبر لدور لجنة الحوار الوطني اللبناني الفلسطيني في نهر البارد. وتسببت المعركة ضد فتح الإسلام بأن ينظر عدد أكبر من اللبنانيين إلى المخيّمات على أنها تهديدات أمنية ما وقر دعماً شعبياً حكومياً لمحاولة الجيش اللبناني لعب الدور الرئيسي في المخيّم. بوصفها لاعباً غير عسكري فإن لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني خسرت نسبياً. رغم ذلك، ما يزال بوسعها أن تلعب، وينبغي أن تلعب دوراً محورياً، دوراً يركز على تفويضها الحالي المتمثل في تيسير العلاقات بين سكان المخيّم واللبنانيين الذين يعيشون في المناطق المحيطة؛ كما ينبغي أن تستعمل مكانتها لتشميل الهيئات الفلسطينية التقليدية الحاكمة في عملية صنع القرار في ما يتعلق بإدارة المخيّم. إنها الهيئة اللبنانية غير العسكرية الوحيدة ذات

---

[56] عقدت لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني والأونروا اجتماعات شعبية جلبت ممثلين عن لجنة الحوار إلى نهر البارد لمناقشة قرارات الحكومة وعملية إعادة الإعمار مع ممثلين فلسطينيين محليين ورؤساء البلديات الست المحيطة بالمخيم. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول ميداني في لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، بيروت، 12 أيار/مايو 2011.

[57] مسؤول سابق في لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني شرح قائلاً: "في التعامل مع العلاقة بين الجيش اللبناني والفلسطينيين، أعطت لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني للوجود اللبناني وجهاً مدنياً. على سبيل المثال، فقد شاركت لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني في المفاوضات للسماح للمدنيين اللبنانيين بالدخول دون تصاريح وفي زيادة عدد نقاط الدخول". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع لينا مقدسي، بيروت، 12 أيار/مايو 2011.

[58] تأسست خلية النهوض والإعمار، في حزيران/يونيو 2008 لتكون تابعة لرئاسة مجلس الوزراء، في حين أوكل إلى لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني التركيز على الأبعاد السياسية، والأمنية والدبلوماسية للعلاقات الفلسطينية اللبنانية. إلا أن اللجنة أصبحت ضالعة أيضاً مع المانحين عبر الاستفادة من علاقاتها الدبلوماسية. الرئيس السابق للجنة الحوار الفلسطيني خليل مكاوي قال إن اللجنة برئاسته عملت بشكل وثيق مع الأونروا لجمع التبرعات: "خلال فترة وجودنا، أقمنا أفضل العلاقات بين لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني والأونروا، لأننا كنا نساعدهم كثيراً في الحملات الدبلوماسية لدى الدول المانحة. عقدنا اجتماعين أو ثلاثة اجتماعات، تمكنا خلالها من جمع 52-53 مليون دولار للأونروا. وخلال وجودنا أيضاً، كانت لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني هي الجهة الحكومية التي تتحدث مع المانحين ومع منظمة التحرير الفلسطينية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 9 حزيران/يونيو 2011. انظر أيضاً "Aid Coordination Newsletter", Lebanese finance ministry, Issue no. 9, August 2008.

[59] أحد العاملين في لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني قال: "تحت رئاسة مكاوي، كان الجميع، بما في ذلك أسامة حمدان [الممثل السابق لحماس في لبنان]، يأتون إلى المكتب. لم يتم تعيين مكاوي من قبل رئيس الوزراء السنيورة بل من قبل مجلس الوزراء قبل استقالة الوزراء الشيعة [في تشرين الثاني/نوفمبر 2006]". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 28 تموز/يوليو 2011. مسؤول سابق في اللجنة قال: "كنا نقيم جميع أشكال الفعاليات، حتى عرض للأفلام. وكان ممثل من الجنة يحضر إلى نهر البارد للتحدث إلى الناس هنا بشكل منتظم. كانت المرة الأولى التي يتحدث فيها أي شخص من الحكومة للناس دون أن يكون على منصة. أما الآن فقد أصبحت اللجنة في حالة من التشتت والفوضى. كانت في الماضي مبادرة حكومية أجمع عليها الجميع، لكنها الآن تنتمي إلى حزب واحد". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، تموز/يوليو 2011.

[60] قبل استلام رئاسة لجنة الحوار الفلسطيني اللبناني، كانت المجذوب مساعدة لبهية الحريري، شقيقة رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري. رئيس الوزراء نجيب ميقاتي عين الرئيس الحالي للجنة الحوار الفلسطيني اللبناني، السفير عبد المجيد القصير، في عام 2011.

[61] خلال إدارة المجذوب (2010-2011)، تم تمرير إصلاحات قانونية هامة مثل رفع القيود على التوظيف. إلا أن اللجنة حققت وجوداً أقل في المخيّمات خلال هذا الوقت، على سبيل المثال، فقد عقدت عدداً أقل من الاجتماعات. أحد مسؤولي الأونروا قال: "لقد أصبحت لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني أقل شأناً، جزئياً لأنها كانت في الماضي تتمتع بقيادة أكثر بروزاً ونشاطاً. وهذه مشكلة كبيرة جداً بالنسبة لنا لأنها أجبرتنا على التدخل لملء بعض الفجوات. وهذا بدوره جعل الأونروا أكثر هشاشة، لأنه كان علينا أن نلعب دوراً إضافياً في الدعوة والتعبئة بشأن حق الوصول إلى العمل في نهر البارد". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، 2011.

[62] انظر Crisis Group Middle East Report N°100, *Trial by Fire – The Politics of the Special Tribunal for Lebanon*, 2 December 2010.

الوجود الفعال في المخيّم وبالتالي فهي محورية كي تظهر للفلسطينيين أن الحكومة مستعدة، كما تكرر دائماً، للتعامل مع المخيّمات الفلسطينية على أنها أكثر من مجرد تهديد أمني.

د. المخيّم في محيطه

قبل الأزمة، كان نهر البارد مندمجاً مع البلديات (اللبنانية) المحيطة به من خلال الصلات الاقتصادية والاجتماعية. بوجه خاص، ونظراً لموقعه على الطريق العام بين طرابلس وسورية ونظراً لغياب السلطات اللبنانية داخل المخيّم، فقد أصبح مركزاً اقتصادياً للبنانيين الباحثين عن السلع المهربة من سورية. الفراغ القانوني النسبي في المخيّم اجتذب أيضاً منتجين من عكار، وهي منطقة زراعية فقيرة شمال طرابلس يقع فيها المخيّم. على سبيل المثال، فإن المزارعين الذين لا يستطيعون تسجيل سياراتهم يمكن أن يبيعوا منتجاتهم في نهر البارد بدلاً من طرابلس، التي تحوي العديد من نقاط التفتيش وبالتالي تمثل مخاطرة أكبر في أن يتم القبض عليهم.[63]

أساء الصراع للعلاقات اللبنانية الفلسطينية في سائر أنحاء البلاد وخصوصاً في الشمال.[64] كما فقد العديد من اللبنانيين ثقتهم بالفلسطينيين، بحيث باتوا يعتقدون أنهم يحتضنون الإرهابيين الذين يستهدفون الجيش اللبناني؛ وبالمقابل فإن العديد من الفلسطينيين باتوا يشكّون بأن اللبنانيين تآمروا على إدخال فتح الإسلام إلى المخيّم من أجل معاقبة سكانه على تسامحهم مع مجموعة لم يكن بوسعهم السيطرة عليها.[65] استشاري سابق للجنة الحوار اللبناني الفلسطيني شرح قائلاً:

> نسي الجميع من هو العدو. بدأ الأمر بحرب ضد المتطرفين، لكن اللبنانيين نسوا بأنهم يقاتلون فصيلاً استولى على المخيّم ونسي الفلسطينيون أن الجيش كان يحارب ذلك الفصيل، وبالتالي اختفت الحدود الفاصلة بين العدوين.[66]

بعض الفلسطينيين في نهر البارد عبروا عن استيائهم من جيرانهم من اللبنانيين الذين اعتقدوا أنهم متواطئون في تهجيرهم ولأنهم لم يرحبوا بهم في أعقاب الأزمة. أحد السكان شرح قائلاً:

> بعد حرب نهر البارد، حتى مشاعر اللبنانيين في المناطق المجاورة تغيرت. احتج البعض على عودتنا إلى منازلنا. كنا دائماً نتعامل مع اللبنانيين كما لو كنا شعباً واحداً، لكنهم لا يروننا كذلك. لقد تعلمت من هذه التجربة أن علينا ألا نترك منازلنا، بل أن نكون مستعدين للموت في المخيّم.[67]

كما أسهمت الشكوك المتعلقة بمزاعم تتعلق باستعمال الحكومة التمييزي لأموال التعويضات بنشوء مشاعر الظلم والتفاوت الاقتصادي. أحد أعضاء اللجان الشعبية عبر عن ذلك قائلاً: "نحن لم نتلق تعويضات، أما اللبنانيين، فإذا خسروا كوباً واحداً، كانوا يتلقون التعويضات".[68]

اتخذ انقطاع العلاقات الجيدة أشكالاً مختلفة، حسب علاقة المجتمع المحلي اللبناني بجنود الجيش ودرجة التزاوج بين اللبنانيين والفلسطينيين فيه. مختار المحمرة، وهي قرية مجاورة لنهر البارد، قال:

> لدينا تقليد طويل من التزاوج بين نهر البارد والمحمرة، وهكذا فإن الأزمة لم تحدث تغييراً في تصورات أهالي المحمرة إزاء الفلسطينيين لا سياسياً ولا اجتماعياً. لكن كان هناك تغيّر كبير في ببنين [المجاورة]، لأن العديد من شهداء الجيش اللبناني [الجنود الذين قتلوا في المعركة] كانوا من تلك القرية. تراجعت الأنشطة الاجتماعية والثقافية اللبنانية – الفلسطينية، وتوقف اللبنانيون عن زيارة المخيّم والعمل فيه. تراجع اقتصادنا المحلي إلى درجة كبيرة لأن سكان المحمرة كانوا يعتمدون على بيع منتجاتهم في سوق نهر البارد.[69]

---

[63] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحمد سلمان، مختار في المحمرة، 26 نيسان/إبريل 2011.

[64] استشاري سابق في لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني تبنى وجهة نظر أكثر إيجابية، ملاحظاً أن اللبنانيين في المناطق المحيطة حمّلوا الفلسطينيين مسؤولية ما حصل في أعقاب الصراع إلا أن المواقف عادت إلى قدر أكبر من الاعتدال في وقت لاحق: "رئيس الوزراء [فؤاد السنيورة] دعا إلى اجتماع مع جميع رؤساء البلديات في المنطقة المحيطة وكانوا غاضبين جداً، يقولون: 'إننا ندفع ثمن هذا. لقد سئمنا من الفلسطينيين. هذه ليست أول مرة يتم فيها تدمير مخيّم وفي كل مرة علينا أن نستوعب المزيد من الناس. أرسلهم إلى غزة. لم نعد نريدهم'. لكن في النهاية مرت الأمور بسلام. إذا فكرتم في التوترات المحتملة بين المخيّم والمنطقة المحيطة، فمن المذهل أنه لم يحدث أي عنف بين الجانبين. هذا يُظهر أن البعض في محيط المخيّم تعاطف مع الناس هناك فعلياً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع نديم شحادة، بيروت، 2 آب/أغسطس 2011. ثلاثة مخيّمات – النبطية، جسر الباشا وتل الزعتر – دُمرت خلال الحرب الأهلية.

[65] تفاقم العلاقات بين الطرفين أثر أيضاً على مرونة الأونروا في عملية إعادة الإعمار. وثيقة فيينا لاحظت أن: "الانقسامات بين النازحين من نهر البارد والمجتمعات المحلية اللبنانية في الشمال تزداد سوءاً. لقد واجهت الأونروا صعوبات، على سبيل المثال، في محاولة استئجار الأراضي من مُلاك الأراضي اللبنانيين المحليين لبناء دور إيواء مؤقتة". وثيقة فيينا، ص. 39.

[66] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ريما أبو شقرا، بيروت، 28 تموز/يوليو 2011.

[67] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد سكان المخيّم، نهر البارد، 1 نيسان/إبريل 2011.

[68] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أبو جورج، نهر البارد، 1 نيسان/إبريل 2011. أحد قادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أركان بدر عبر عن شكوى مماثلة قائلاً: "كان هناك صندوق مساعدة إيطالي انتهى في الأيدي الخطأ. حوالي 29 قرية لبنانية في المنطقة المحيطة استفادت من عمليات إصلاح الطرق، رغم أن هذه الأموال كانت مخصصة للمخيّم الجديد. تم التلاعب بتحويل الأموال لأسباب سياسية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مخيّم البداوي، شباط/فبراير 2011.

[69] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحمد سلمان، مختار المحمرة، 26 نيسان/إبريل 2011. كانت المحمرة أول بلدية نفذت فيها الأونروا 100% من مشاريع البنية التحتية المخطط لها في مرحلة ما بعد الصراع. قد يكون ذلك لعب دوراً في الآراء الإيجابية للسكان اللبنانيين إزاء الفلسطينيين. انظر http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/relief.web_pdf/briefingkit36a4a09453687edcbd77cf765e8c2d4d.pdf.

الحكومة اللبنانية، التي تعمل من خلال لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، بوسعها أن تلعب دوراً هاماً في إعادة إحياء العلاقة بين المجتمعات المحلية اللبنانية والفلسطينية بثلاث طرق: بتقديم طلبات السكان في ما يتعلق بتخفيف القيود المفروضة على التصاريح والإجراءات المتبعة في نقاط التفتيش للجيش اللبناني من أجل تيسير الأنشطة الاقتصادية على طول محيط نهر البارد؛ وجعل لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني تعقد اجتماعات محلية تجمع بين أفراد من المجتمعين المحليين، والمحافظة على وجود دائم للجنة الحوار اللبناني الفلسطيني في المخيّم من أجل تقديم وجه مدني لسياسات الحكومة كبديل، أو على الأقل كمكمّل، للوجه العسكري الذي يواجَه به سكان المخيّم بشكل يومي.

IV. الانتشار المُزمَع لقوى الأمن الداخلي

أ. التفويض غير الواضح لقوى الأمن الداخلي

على النحو الذي تطوّر فيه الوضع في مرحلة ما بعد الصراع عام 2007، فإن حكومة السنيورة كانت تعتقد أنها ينبغي أن تحافظ على وجودٍ لقوى الأمن الداخلي داخل المخيّم وأن تسحب الجيش اللبناني من المخيّم إلى محيطه. إلا أنه حتى الآن، ونتيجة للحصيلة المباشرة للصراع، فإن الجيش انتشر داخل المخيّم وعلى محيطه. أما قوى الأمن الداخلي، بدورها، فقد بدأت بالانتقال إلى داخل المخيّم.

إن الجدال الجاري حول أدوار كل من الجهتين الأمنيتين له مضامين سياسية واضحة. قوى الأمن الداخلي متحالفة إلى درجة كبيرة مع سعد الحريري، رئيس الوزراء السابق وزعيم تيار المستقبل وتحالف 14 آذار، في حين أن الخلفية السياسية لكبار قادة الجيش اللبناني أكثر تنوعاً.[70] ونتيجة لذلك، ورغم أن قوى الأمن الداخلي والجيش اللبناني يتعاونان رسمياً في المسائل الأمنية، فإنهما عملياً يتنافسان في معظم الأحيان، بما في ذلك في نهر البارد.[71]

---

[70] تظهر الميول السياسية لقوى الأمن الداخلي من خلال الصراعات المتكررة مع شخصيات سياسية ذات توجهات أخرى. أحد الأمثلة تمثل في المواجهة العلنية التي جرت في أيار/مايو 2011 حول الوصول إلى منشأة تابعة لوزارة الاتصالات بين قوى الأمن الداخلي ووزير الاتصالات السابق شربل نحاس (من التيار الوطني الحر، والعضو في تكتل 8 آذار). أدى النزاع بوزير الداخلية حينذاك زياد بارود (الذي ينتمي إلى كتلة الرئيس ميشيل سليمان) إلى إعلان استقالته بعد أن تجاهل مدير عام قوى الأمن الداخلي أشرف ريفي تدخُّل الوزير نيابة عن نحاس لمنحه إمكانية الوصول إلى المنشأة. جادل بارود بأن قوى الأمن الداخلي "حوّلت القانون إلى وجهة نظر". انظر "Baroud ends his duties as caretaker minister", NaharNet, 26 May 2011. على النقيض من ذلك، فإن كثيرين في تحالف14 آذار اتهموا الجيش، خصوصاً فرع المخابرات فيه، بأنه أصبح خاضعاً على نحو متزايد لسيطرة شخصيات موالية لسورية. طبقاً لبرقية لويكيليكس عام 2009، فإن سمير جعجع، قائد القوات اللبنانية، وهي عضو في تحالف 14 آذار – قال إن سورية "تصدر الأوامر للجيش اللبناني" وأشار إلى نائب الرئيس السابق لمخابرات الجيش عباس إبراهيم على أنه "مقرب من سورية وحزب الله". انظر http://wikileaks.org/cable/2010/02/10BEIRUT118.html. U.S. وقد دفعت المخاوف الأميركية حيال نفوذ حزب الله على الجيش اللبناني لتطوير علاقات أوثق مع قوى الأمن الداخلي، ما أضاف إلى الانطباع بأن تلك الأخيرة متحالفة مع المعسكر الموالي للغرب. كما أبرز استيلاء حزب الله على بيروت عام 2008 التوترات السياسية بين الجهازين، حيث انتقدت قوى الأمن الداخلي الجيش اللبناني لعدم لعبه دوراً أكثر فعالية. انظر www.cablegate.search.net/cable.php?id=08BEIRUT680.

[71] انكشفت التوترات بين الجهازين خلال الصراع في نهر البارد في برقية كشفتها ويكيليكس تعود إلى عام 2007 أخبر فيها وزير الدفاع الياس المر دبلوماسيين أميركيين أن مقاتلي فتح الإسلام الذين تم إلقاء القبض عليهم سيتم التحقيق معهم من قبل فريق مكون من ضباط استخبارات من قوى الأمن الداخلي والجيش اللبناني، لأنه: "إذا كان لفرع الاستخبارات في الجيش اللبناني السلطة الحصرية واكتشف صلة للسعودية أو حتى لسعد الحريري بفتح الإسلام، فإن قوى الأمن الداخلي وحتى القادة السياسيين لـ

لا يأبه مسؤولو قوى الأمن الداخلي والجيش اللبناني لإخفاء التوتر بينهما. أشرف ريفي، مدير عام قوى الأمن الداخلي، قال: "سنتعامل مع نهر البارد، بالطريقة نفسها التي نتعامل بها مع أي قطعة من التراب اللبناني. في المستقبل، سيكون الجيش اللبناني خارج المخيّم وسيدخل فقط إذا دعت الحاجة".[72] رئيس أركان الجيش السابق شوقي المصري قدم رؤية متناقضة، مشيراً إلى قرارٍ اتخذته الحكومة في كانون الثاني/يناير 2009 بوضع فوج تابع للجيش اللبناني داخل المخيّم،[73] وكذلك قاعدة بحرية تابعة للجيش اللبناني على شاطئ المخيّم، مما سيحقق وجوداً عسكرياً دائماً داخل نهر البارد.[74]

بصرف النظر عن الخلافات اللبنانية اللبنانية، فإن الوجود المقترح لمركز شرطة وعناصر تابعين لقوى الأمن الداخلي داخل المخيّم القديم سيشكل دون شك وجوداً رمزياً هاماً للقانون والنظام وتطبيقهما في سائر أنحاء البلاد، بما في ذلك في مخيم للاجئين الفلسطينيين.[75]

لكن بالنسبة للفلسطينيين، فإن أهمية ذلك ستكون مختلفة. بالفعل، فإن استبدال الجيش اللبناني داخل المخيّم بقوى الأمن الداخلي يمثل مخاطرة محتملة من حيث أن الشرطة، على عكس الجيش، تتمتع بالسلطة القانونية للتدخل مباشرة في الحياة اليومية للسكان. رغم أن الفلسطينيين في لبنان يواجهون قيوداً على التوظيف في العديد من المهن المنظمة[76] ولا يستطيعون تشكيل الجمعيات أو امتلاك العقارات، فإنهم رغم ذلك ينخرطون في جميع الأنشطة من أجل تلبية الاحتياجات اليومية للوجود اليومي داخل محيط المخيّم.[77] نظراً إلى أن السلطات اللبنانية غير موجودة عادة في المخيّمات، فإن هذه الأنشطة غير القانونية تقنياً تبقى خارج إمكانية وصولهم إليها.[78] يمكن لوجود قوى الأمن الداخلي، صاحبة التفويض بفرض جميع القوانين اللبنانية – بما فيها تلك التي تميّز ضد الفلسطينيين – أن يغير ذلك.

لقد دافعت الحكومة عن نشر قوى الأمن الداخلي في نهر البارد كطريقة لتعميم تطبيق القانون. على حد تعبير أشرف ريفي، مدير عام قوى الأمن الداخلي، فإن "نهر البارد سيصبح كأي جزء آخر من الأراضي اللبنانية، وسنتعامل معه على هذا الأساس".[79] أما سكان المخيّم فلهم وجهة نظر أخرى – أكثر قتامة:

---

14 آذار سيتجاهلون نتائج التحقيق ويصفونها بأنها مسيسة ضدهم. وبالمقابل، إذا كانت قوى الأمن الداخلي مسؤولة عن التحقيق ووجدت صلات لسورية، فإن الجيش اللبناني وسياسيي 8 آذار وميشيل عون سيزعمون بأن قوى الأمن الداخلي تبالغ وتشوه لتحقيق الغايات السياسية لـ 14 آذار. إن عملية مشتركة فقط من شأنها أن تلغي قدرة أي من المعسكرين السياسيين على الطعن في مصداقية التحقيقات والاستجوابات". انظر-http://forum.tayyar.org/f8/wikileaks-lebanon-cables 44295/index131.html.

[72] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أشرف ريفي، مدير عام قوى الأمن الداخلي، بيروت، 14 أيار/مايو 2011. وعلى نحو مماثل، عبر مسؤول سابق موالي لـ 14 آذار كان عضواً في لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني عن دعمه لدورٍ أقوى لقوى الأمن الداخلي: "وجدنا أن لا حاجة لوجود الجيش اللبناني داخل المخيّم. لدينا العديد من عناصر قوى الأمن الداخلي هناك، إلا أن وجودهم رمزي. فلماذا هذا التأخير في نشر قوى الأمن الداخلي وفي سحب الجيش اللبناني؟ لماذا ما يزال هناك جنود للجيش اللبناني داخل المخيّم؟" مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 11 أيار/مايو 2011.

[73] ادعى المصري أن هذا الفوج سيعيش، دون أن يعمل، داخل المخيّم. وقال: "وجودنا وحده سيساعدنا على تحقيق الأمن في المخيّم. إن وجود جنود للجيش اللبناني يعيشون داخل نهر البارد سيجعل الناس يترددون قبل أن يحاولوا إدخال السلاح". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 10 كانون الأول/ديسمبر 2011. رغم ذلك، فإن مثل ذلك الوجود سيتحقق بكلفة مرتفعة بالنظر إلى القيود الشديدة المفروضة على استعمال الأراضي في المخيّم. إن أي طلب للحصول على أرض لأي غرض باستثناء بناء مساكن للاجئين سيقابل بمقاومة كبيرة من الأونروا ومن سكان نهر البارد. إن محاولة الجيش اللبناني الحصول على الأرض هناك يشير إلى أنه يريد أن يتواجد داخل المخيّم ولأسباب أكثر من أن تكون رمزية، ربما لجمع المعلومات الاستخبارية، وهو عاملٌ سيضاعف من إحباط سكان المخيّم.

[74] قال المصري: "لا نستطيع أن نحدد بدقة عدد الجنود الذين سينتشرون هناك. ليس من الضروري أن يكون هناك عدد كبير في القاعدة البحرية، وبالتالي يمكن أن نقول حوالي 1,000 إلى 1,200 شخص داخل وخارج المخيّم". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 22 حزيران/يونيو 2011. سكان نهر البارد ردوا على قرار الحكومة في كانون الثاني/ يناير 2009 برسالة تنتقد العسكرة الدائمة للمخيّم وتلتمس وضع القواعد العسكرية والبحرية بعيداً عن المدارس والأحياء الفلسطينية واللبنانية". انظر http://electronicintifada.net/content/ refugees-prime-minister-end-military-siege-our-camp/923.

[75] مستشار سابق للجنة الحوار اللبناني الفلسطيني قال: "يمثل مركز الشرطة وجوداً رمزياً للسلطة اللبنانية في المخيّم وهذا يرتبط بالإجماع اللبناني على ترسيخ السيادة اللبنانية على سائر الأراضي اللبنانية، بما في ذلك مخيّمات اللاجئين الفلسطينيين". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، أيار/مايو 2011.

[76] بموجب قانون العمل اللبناني، فإن مواطني بلد يسمح للمواطنين اللبنانيين بالعمل فيه يمكنهم أن يمارسوا العمل في لبنان؛ وقد استعمل شرط التعامل بالمثل هذا تاريخياً للتمييز ضد الفلسطينيين، الذين ليس لديهم بلد له حكومة ذات سيادة يمكنها أن تشرّع حول حق الأجانب بالعمل لديها. أصدر البرلمان قانوناً عام 2010 لاستثناء الفلسطينيين من قانون التعامل بالمثل، وهو ما يرفع نظرياً القيود على تصاريح العمل. أما عملياً، فإن الفلسطينيين ما يزالون ممنوعين من العمل في أكثر من ثلاثين مهنة، بما فيها الهندسة، والحقوق والطب، التي يشترط القانون اللبناني أن يكون ممارسوها أعضاء في نقابة أو جمعية مهنية؛ والعديد منها أيضاً تطبق قوانين المعاملة بالمثل أو تقتصر على المواطنين اللبنانيين. انظر "Lebanon: Palestinians still dissatisfied despite labour law changes", IRIN News, 30 August 2010.

[77] محامٍ لبناني شرح قائلاً: "ثمة نظام موازٍ في هذه المخيّمات اليوم. إذا ذهبت إلى عين الحلوة أو شاتيلا، فإن الفلسطينيين يستعملون أنظمة المتاجرة غير الرسمية الخاصة بهم، والخاضعة لقواعدهم الخاصة. إذا تزوجوا من مواطن لبناني – وثمة العديد من الزيجات المختلطة – فإنهم يضعون اسم الزوج اللبناني، في ماعدا ذلك فإنهم يلجؤون إلى النظام غير الرسمي، خارج حدود القانون اللبناني". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، أيار/مايو 2011.

[78] المحامي المذكور أعلاه قال: "الفكرة هي أن نهر البارد سيوضع تحت السيادة اللبنانية، وبالتالي فإذا حدث أي شيء غير قانوني في المخيّم، فسيكون كما لو حصل أي شيء غير قانوني في بيروت. إن عدم تطبيق القوانين اللبنانية داخل المخيّمات هو أمر بحكم الأمر الواقع وليس بحكم القانون. تخلت الحكومة عن سيادتها في المخيّمات [نتيجة لاتفاقيات القاهرة لعام 1969]، وبالتالي أصبحت المخيّمات جزراً لها قواعدها الخاصة. المشكلة هي أن المخيّمات أصبحت بيئات مغلقة يمكنك فيها فعل أي شيء غير قانوني". المرجع السابق.

[79] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 14 أيار/مايو 2011.

إذا دخلت قوى الأمن الداخلي إلى المخيّم الآن، فهل ستغلق جميع المحال التجارية والصيدليات؟ كما أن هناك مشكلة ملكية الأراضي. هل سيعتبرون نهر البارد استثناءاً أم إنهم سيغيرون القوانين من أجل الفلسطينيين؟ بالنسبة لنا سيكون من الأفضل أن يكون الجيش في المخيّم – حتى مع نظام التصاريح – من وجود قوى الأمن الداخلي، لأن الجيش لا يفرض هذه القوانين المدنية.[80]

بعض المسؤولين أشاروا إلى أن قوى الأمن الداخلي ستتظاهر بعدم رؤية مثل تلك الأنشطة الاقتصادية في نهر البارد.[81] رغم ذلك، ودون اتفاق يُعرِّف بدقة ما هي القوانين التي ينبغي تنفيذها، فإن السكان سيتمتعون بقدرٍ ضئيل من الحماية لعملهم، وممتلكاتهم وتجمعاتهم. إذا تم تطبيق القانون بالكامل، فإن السكان سيصبحون معزولين على نحو متزايد عن محيطهم وسيصبحون أكثر اعتماداً من الناحية الاقتصادية على الأونروا. قد يكون تغيير القوانين التي تميز ضد الفلسطينيين غير ممكن سياسياً في القوت الراهن؛ رغم ذلك، فإن الحكومة يمكنها على المدى القصير أن تحدد دور قوى الأمن الداخلي وتقيده بشكل أكثر دقة، مما يسمح للفلسطينيين بالاستمرار في ممارسة حقوقهم في المخيّمات بالطريقة نفسها التي يتمتع بها المواطنون اللبنانيون بالحماية القانونية لممارستها. وفي هذا الصدد، فقد اقترح أشرف ريفي أن يتم تنفيذ القيود على دور قوى الأمن الداخلي في سياق الحقوق مقابل الواجبات، وهو ما يمكن أن يمثّل إقراراً هاماً:

> إن السماح للفلسطينيين بدخول الحياة المدنية بطريقة جديدة سيمكّنهم من القيام ببعض الأشياء دون أشياء أخرى. كرجل مكلف بتطبيق القانون، أنا ملزم بتنفيذ جميع القوانين في كل مكان، ما لم تستثنِ الحكومة نهر البارد. على سبيل المثال، يمكن للحكومة أن تحدث مرحلة انتقالية، لنقل لخمسة أعوام، للسماح للفلسطينيين في المخيّم بالعمل في أي مهنة، ومن ثم يتم التحول إلى وضع يتم فيه حكم المخيّم بالقوانين اللبنانية العامة. هذا القرار ليس قراري بل قرار الحكومة.[82]

إذا تم تحديد دور قوى الأمن الداخلي وتكييفه مع خصوصيات الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين، فإنها يمكن أن تشكل بديلاً أكثر ملاءمة للمدنيين من الجيش، وسيقلص من الطبيعة العسكرية للمخيّم والتي سببها الوجود المكثف لعناصر ونقاط تفتيش الجيش اللبناني.[83] هناك مؤشرات على أن مثل هذه المقاربة – القاضية بمنح الفلسطينيين حقوقاً أكبر مقابل تخليهم عن أسلحتهم – قد يرحب بها سكان المخيّمات في سائر أنحاء البلاد، وحتى بعض الفصائل.[84] أحد ممثلي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين شرح قائلاً:[85]

> الفلسطينيون لا يمانعون في نزع السلاح. كان هناك فوضى من قبل. حين يقول الشعب الفلسطيني والفصائل الفلسطينية، ليس لدينا مشكلة في الخضوع للقانون اللبناني، لكن إذا قدّمت واجباتي للدولة، فإن على الدولة أن تعطيني العدل. الأمن يعني المحافظة على العدل، وليس إنشاء منطقة عسكرية.[86]

---

[80] لقد أشار بعض المسؤولين إلى أن قوى الأمن الداخلي ستغمض عينيها عن الأنشطة الاقتصادية في نهر البارد.

[81] عضو البرلمان خالد ضاهر عن تيار المستقبل زعم أنه: "ثمة اتفاق بين أعضاء البرلمان أنه لا بأس لطبيب أو صيدلاني فلسطيني أن يعمل داخل المخيّم. إنها ليست اتفاقية مكتوبة، لكن من المعروف عموماً أن دور قوى الأمن الداخلي في نهر البارد سيكون مراقبة التعديات على القانون باستثناء ما يتعلق بالعمل والتوظيف". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 10 أيار/مايو 2011. طبقاً لساري حنفي وتايلر لونغ، "بالنظر إلى الطبيعة الحساسة للوضع القانوني للاجئين في ما يتعلق بالسياسة الداخلية في لبنان، فمن غير المرجح أن تجري قوى الأمن الداخلي اللبنانية أي تعديل هام على منظورها في ما يتعلق باللاجئين في المستقبل المنظور. في أحسن الأحوال، وكما قال مسؤول رفيع في قوى الأمن الداخلي في ما يتعلق بالقوانين التي تقيد وصول الفلسطينيين إلى سوق العمل، فإن السلطات (ستترك هذه القوانين نائمة)". انظر Sari Hanafi and Taylor Long, "Human (in)security: Palestinian perceptions of security in and around the refugee camps in Lebanon", *Conflict, Security & Development* (November 2010), p. 18.

[82] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أشرف ريفي، بيروت، 14 أيار/مايو 2011.

[83] مسؤول في الأونروا جادل قائلاً: "الناس أكثر استعداداً للتنسيق مع قوى الأمن الداخلي لأنها تمثل صورة مدنية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، آذار/مارس 2011.

[84] دراسة أجرتها السفارة الأميركية عام 2010 حول مواقف الفلسطينيين في نهر البارد في ما يتعلق بدخول قوى الأمن الداخلي إلى المخيّم استنتجت أن "تأييد الفلسطينيين لقوى الأمن الداخلي كان أكبر مما هو متوقع ... إلا أن هذا ليس بالضرورة انعكاساً لقدرة قوى الأمن الداخلي على مكافحة الجريمة أو تقديم الخدمات الشُرَطية ... بدلاً من ذلك، فإنها تتعلق بتنامي الاستياء الذي يشعر به السكان حيال الجيش اللبناني ... لقد بدأت قوى الأمن الداخلي باحتلال موقع 'حلال المشاكل' في حين أن الجيش اللبناني بات يعتبر على نحو متزايد غير مرن في ما يتعلق باستعداده لإعادة النظر في الإجراءات الأمنية القائمة". "Nahr al-Bared report for the US Embassy in Beirut", op. cit., p. i. طبقاً للتقرير، فإن نسبة سكان نهر البارد الذين ذكروا قوى الأمن الداخلي بوصفها المزود المفضل للأمن تضاعفت ثلاث مرات بين عامي 2009 و2010؛ وأن حوالي ثلاثة أرباع أولئك الذين كانوا قد سمعوا بالشُرطة المجتمعية قالوا بأنهم يميلون إليها. إن مرد هذه الأرقام الإيجابية هو جزئياً على الأقل حقيقة أن 97% من الفلسطينيين الذين شملهم المسح كانوا قد تواصلوا مع أحد عناصر قوى الأمن الداخلي. وقد يكون ذلك قادهم إلى الاعتقاد بأن قوى الأمن الداخلي سيتم نشرها، وأن برنامج الشرطة المجتمعية سيتم تنفيذه خارج المخيّم. أقل من نصف السكان قالوا إنهم سيقبلون بفكرة قيام قوى الأمن الداخلي بأعمال الشرطة في أي مكان داخل المخيّم، و70% رفضوا فكرة وجود مركز للشرطة في "المخيّم الجديد" على تخوم نهر البارد مباشرة. المرجع السابق.

[85] الفلسطينيون منقسمون حول هذه القضية. بعد صراع نهر البارد، قال عباس زكي، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان علناً إن الأسلحة الفلسطينية ينبغي "أن تكون خاضعة للقانون اللبناني". إلا أن فكرة مبادلة الأسلحة بالحقوق لا تتمتع بدعم إجماعي بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية أو حتى داخل فتح. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، المخيّمات الفلسطينية، 2008-2009، 2011. انظر Crisis Group Report, *Nurturing Instability*, op. cit., pp. 7-9.

[86] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عماد عودة، مخيّم البداوي، 14 نيسان/إبريل 2011.

ب. الشُرطة المجتمعية

لقد قالت قوى الأمن الداخلي بأنها ستتبنى مقاربة "الأمن الإنساني" – والتي يشار إليها عادة بـ "الشرطة المجتمعية " في نهر البارد.[87] لكن، وكما أن تفويض قوى الأمن الداخلي في المخيّم يبقى غير محدد، فكذلك هي مقاربة الشرطة المجتمعية ، وهي الأولى من نوعها في لبنان. طبقاً للرؤية الأصلية للحكومة والموضحة في مؤتمر المانحين في فيينا عام 2008:

> تتطلب مقاربة الشرطة المجتمعية في سياق نهر البارد وجود قوى أمن داخلي حساسة ثقافياً وسياسياً تعمل للحد من المخاوف والتوترات التي كانت موجودة قبل صراع نهر البارد وبعده. ستشجع مثل هذه المقاربة على انخراط المجتمع المحلي، والشراكة والمبادرة إلى حل المشاكل. تم الاتفاق على الترتيبات الأمنية أعلاه لنهر البارد مع منظمة التحرير الفلسطينية. إن بناء الثقة بين قوى الأمن الداخلي وسكان مخيم نهر البارد سيشجع سكان المخيّم على أن يكونوا أكثر دعماً وتعاوناً في الإبلاغ عن المشاكل التي تحدث في المجتمع المحلي وعن القضايا الأمنية. وسينخرط أفراد الشرطة في مختلف أشكال الأنشطة في المجتمع المحلي (برامج الشباب، برامج المجتمع المحلي، إلخ) لتعزيز العلاقات الأوثق مع سكان المخيّم.[88]

ما يهم الفلسطينيين هو أن هذا التعريف الواسع يوضح ما قد تقوم به قوى الأمن الداخلي، وليس ما لا يمكنها القيام به داخل المخيّم. بالنسبة لسكان المخيّم الذين كانت علاقتهم الوحيدة مع القوات الأمنية اللبنانية خلال السنوات الخمس الماضية هي السيطرة غير المحدودة للجيش، فإن هذا التأكيد على التعاون بين السكان والشرطة يذكّرهم بشكل مرعب بممارسات الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي بتجنيد المخبرين الفلسطينيين.[89] زد على ذلك، فإن بناء مركز شرطة لقوى الأمن الداخلي بتمويل أميركي في ما يُسمى بـ"الرزمة 3" داخل المخيم (انظر الخريطة في الملحق أ) يغذي شكوك السكان بأن "الشرطة المجتمعية" هي جزء من مؤامرة أجنبية – غربية – للسيطرة على المخيّم. بموجب هذه الرؤية، فإن قوى الأمن الداخلي ستكون بمثابة جهاز استخبارات يعمل نيابة عن المصالح الوطنية والأجنبية أكثر من عمله كقوة شرطة تعمل لحماية سكان المخيّم.[90]

ولأن هناك مركز شرطة موجود أصلاً في المخيّم الجديد، فإن الفلسطينيين يرون في مركز ثانٍ لقوى الأمن الداخلي إضافة لا حاجة لها ولا تخدم أي غرض أمني باستثناء تسهيل مراقبة السلطات لحياتهم.[91] ممثل فتح في شمال لبنان أبو جهاد قال: "اللبنانيون يريدون زيادة الشفافية كي يستمروا في مراقبة المخيّم".[92] وفي نقطة ذات صلة، فإن الفلسطينيين يستحضرون احتمال أن زيادة الوجود الأمني ستترجم دون شك إلى متطلبات أكثر صرامة في منح التصاريح وفي ارتفاع عدد نقاط التفتيش.[93]

هناك أيضاً قدر كبير من التشوش والاختلاط في أوساط قادة الفصائل وسكان المخيّم حول الأشياء الأخرى التي تتضمنها مقاربة الشرطة المجتمعية. ممثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة قال إنه يعتبر أن " الشرطة المحلية ليست فكرة سيئة إذا كانت تعني التعاون بين اللجان الشعبية وقوى الأمن الداخلي".[94] أبو جهاد مضى أبعد من ذلك قائلاً إن حركته كانت قد اقترحت أن تتكون الهيكلية الأمنية في نهر البارد من "قوة شرطية فلسطينية – لبنانية مشتركة".[95] في حين يشير هذا إلى أن العديد من قادة الفصائل – بما فيها فصائل التحالف، ورغم الفهم القائل بأن قوى الأمن الداخلي هي جهاز أمني موالٍ لـ 14 آذار – سيكونون مستعدين لقبول فكرة الشرطة المحلية إذا قضت بدرجة من المشاركة الفلسطينية، فإن الحكومة حتى الآن رفضت فكرة مثل هذه الشراكات، مصرة على أن الأمن سيكون في يدها حصراً.[96]

---

[87] تم تدريب مجموعة صغيرة من أفراد قوى الأمن الداخلي الذين سينشرون في المخيّم في أكاديمية للشرطة المجتمعية في جامعة لويزفيل في الولايات المتحدة. إن ممارسة الشرطة المجتمعية غير شائعة في أي مكان آخر حالياً في لبنان.

[88] وثيقة فيينا، ص. 51.

[89] في عام 2010، كتب ساري حنفي، "ما تزال قوى الأمن الداخلي تلجأ إلى تجنيد (المخبرين) المحليين الذين يستعملون صلاتهم بأجهزة الأمن في ممارسة النفوذ والترويع على السكان. بعد أزمة نهر البارد، تكثفت هذه الممارسة من خلال تجنيد المتعاملين، والتركيز خصوصاً على الشباب المهمشين". "Governing Palestinian Refugee Camps in the Arab East", op. cit., p. 28.

[90] قدمت الولايات المتحدة 4-5 مليون دولار لتدريب أفراد قوى الأمن الداخلي على الانتشار في نهر البارد، منها حوالي مليون دولار أُنفقت على بناء مركز الشرطة. بالفعل، فإن البعض يجادل بأن "الشرطة المجتمعية" ليست مفهوماً محدداً بقدر ما هي شعار قُدم بهدف تعبئة الدعم الدولي، بما في ذلك الحصول على المساعدة المالية بوجه خاص، لفكرة تأسيس وجود لقوى الأمن الداخلي داخل المخيّم. الباحث في مجلة الدراسات الفلسطينية عمر سعد الدين قال: "أعتقد أنهم لا يمتلكون تعريفاً بقدر ما يريدون تسويق الوجود الشرطي بكلمة لطيفة هي "المجتمع المحلي". يبدو وكأن نهر البارد مختبر للتجارب. لديهم سياسات عامة مدفوعة بشكل أساسي بعقلية أمنية وهم يسيطرون على المكان. وهكذا يقولون، 'دعونا نجرب الفكرة؛ لنر كيف يمكننا ابتكار شيء مقبول للمجتمع الدولي أكثر من أن يكون مقبولاً من قبل الناس أنفسهم'". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 16 أيار/مايو 2011.

[91] أحد سكان المخيّم اشتكى قائلاً: "هل تحتاج منطقة مساحتها 200,000 متر مربع إلى مركزي شرطة؟ لا أعرف كيف يمكن للحكومة أن تفكر أن جعل نهر البارد منطقة عسكرية هي فكرة جيدة، خصوصاً مع اقتراح بناء قاعدة بحرية في المخيّم أيضاً. لن تعود الحياة إلى طبيعتها. إن وضع السكان تحت الضغط المستمر سيجعلهم ينفجرون". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، نهر البارد، 12 نيسان/إبريل 2011.

[92] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مخيّم البداوي، 28 آذار/مارس 2011.

[93] ممثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عارض فكرة الشرطة المجتمعية على أساس أنها ستبرر زيادة الوجود الأمني، خصوصاً في المساحات الخاصة والمدنية، مثل المنازل والأماكن المتعلقة بالأعمال. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عماد عودة، مخيّم البداوي، 14 نيسان/إبريل 2011.

[94] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أبو ياسر، مخيّم البداوي، 2 أيار/مايو 2011.

[95] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أبو جهاد، مخيّم البداوي، 28 آذار/مارس 2011.

[96] حالما فرض الجيش اللبناني سيطرته على نهر البارد في أيلول/سبتمبر 2007، أعلن رئيس أركان الجيش حينذاك شوقي المصري: "بالطبع لن

عنصر آخر غائب في رؤية الحكومة للشرطة المجتمعية يتمثل في فكرة أن تتضمن قدراً أكبر من احترام حقوق الفلسطينيين. على حد تعبير نديم شحادة، الاستشاري السابق للجنة الحوار اللبناني الفلسطيني:

> الشرطة المحلية هي مجرد شعار؛ يمكن أن تعني أي شيء، إلا أن الحد الأدنى هو أن الأمن ليس دبابات وحدود وأسلحة؛ الأمن هو حقوق الإنسان والاندماج الاجتماعي، والتوظيف الاقتصادي، وسيادة القانون، وأشياء من ذلك القبيل. وبالتالي فإن الشرطة المجتمعية والأمن الإنساني، وهما العبارتان اللتان تستعملهما الحكومة هما بمثابة مبادئ مرشدة لإقامة نموذج جديد للمخيّم، لكنهما ما تزالان غامضتين والناس الذين يستعملوهما لا يعرفون ما تعنيانه بدقة.[97]

V. دور الأونروا

أ. تفويض متنازع عليه

في وثيقة فيينا لعام 2008، اقترحت الحكومة مذكرة تفاهم مع الأونروا لتحديد المسؤوليات في عملية إعادة إعمار نهر البارد والقضايا المتعلقة بالبنية التحتية والأمن إضافة إلى التنمية وإدارة سجلات المهجّرين في مرحلة ما بعد إعادة الإعمار. وطبقاً للوثيقة، فإن الأونروا كانت مسؤولة عن إدارة إعادة الإعمار – التصميم، والمشتريات ومنح عقود البناء والهندسة إضافة إلى تشغيل البنية التحتية وصيانتها – وفي مرحلة ما بعد إعادة الإعمار، تطوير برنامج لتشغيل وتنفيذها وصيانة البنية التحتية لنهر البارد على الموقع وخارج الموقع.[98] كان من شأن تلك المذكرة وضع صياغة رسمية لعلاقة الأونروا بالحكومة لأول مرة وبالتالي تشكيل أساس لترتيبات مماثلة في المخيّمات الأخرى.

حتى الآن، لم يتم الإعلان عن أية مذكرة تفاهم رغم أنه يذكر أن عدة مسودات لمذكرات تفاهم تم تبادلها بين الأونروا والحكومة.[99] الحكومة طلبت رسمياً من الأونروا أن تضطلع بمسؤولية إعادة إعمار المخيّم على العقار الذي استملكته الحكومة. إلا أن ما يظل غير واضح هو تحديد المسؤولية عن إدارة المخيّم بعد إعادة الإعمار. ساطع أرناؤوط، الذي كان كبير المستشارين الفنيين لرئيس الوزراء السابق سعد الحريري والمسؤول عن الإشراف عن إعادة إعمار المخيّم، عبّر عن المشكلة على النحو التالي:

> يمثل نهر البارد حالة فريدة من حيث أن الأبنية التي يتم بناؤها من الصفر على أراضٍ استملكتها الحكومة بأموال الجهات المانحة، تسلَّم للاجئين ليعيشوا عليها. من الواضح أن مرافق مثل المياه والكهرباء ستتم إدارتها من قبل السلطات الوطنية، لكن من غير الواضح كيف ستتم إدارة أصول الأبنية لأن هذه الأصول تملكها الحكومة الآن. على سبيل المثال، كيف تدير صيانة الأبنية؟ والتسليم من شاغل لآخر؟ إذا هاجرت أسرة إلى كندا، من يحل محلها وكيف تتم إدارة تلك العملية؟[100]

داخل الحكومة، يعتقد البعض بأنه ينبغي على الأونروا أن تتحمل على الأقل بعض المسؤولية في إدارة الشؤون اليومية للمخيّم في مرحلة ما بعد الإعمار. محامٍ تم التعاقد معه من قبل الحكومة لوضع رؤية للمخيّم قال:

> دور الأونروا أن تكون مسؤولة عن الإدارة. بصرف النظر عن مدى اتساع أو ضيق تعريفك للإدارة، فإن المسؤولية عنها ينبغي أن تكون في أيدي الأونروا في مرحلة ما بعد الإعمار، وليس فقط خلال إعادة الإعمار؛ وبالفعل، فإننا نعرف كيف نعيد البناء ولسنا

يسمح لنهر البارد بالعودة إلى ما كان سابقاً. إن مسؤولية الأمن ستكون في يد قوات الأمن اللبنانية". انظر رويترز، 5 أيلول/سبتمبر 2007.

[97] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 2 آب/أغسطس 2011.

[98] وثيقة فيينا، ص. 50.

[99] ساطع أرناؤوط، كبير المستشارين الفنيين لرئيس الوزراء السابق سعد الحريري، شرح قائلاً: "هناك جملة من الأفكار التي يتم بحثها، لكن لم يتم وضع أية مسودات رسمية في مسار المصادقة الحكومية بعد". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 24 كانون الثاني/يناير 2011.

[100] مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 24 كانون الثاني/يناير 2012.

بحاجة للمساعدة. ينبغي أن تقوم الأونروا بتنظيم عودة اللاجئين إلى منازلهم والاضطلاع بالإدارة اليومية للمخيّم. هذه مهمة الأونروا – توفير احتياجات اللاجئين. أما قضايا الأمن بالمعنى الضيق للكلمة فستكون مسؤولية لبنانية.[101]

إلا أن الأونروا ترفض أي مسؤولية عن إدارة نهر البارد على الصعيد اليومي؛ وبدلاً من ذلك، فإن موقفهما هو أن دورها في مرحلة ما بعد الإعمار ينبغي أن يكون عملها في إطار تفويضها المحدد بدقة وهو توفير الخدمات. أحد مسؤولي الأونروا شرح قائلاً:

> لقد تبنت الحكومة اللبنانية دائماً وجهة النظر الخاطئة بأننا مسؤولين عن المخيّم. الأونروا تقدم الخدمات لكننا لسنا مسؤولين عن المخيّم. لا شك في أننا مسؤولين عن تنظيم عودة اللاجئين المهجرين، إلا أن القانون اللبناني ينص بوضوح على أن المسؤولية عن المخيّمات هي في يد الحكومة اللبنانية. ليس هناك نص قانوني يقول بأن الأونروا مسؤولة عن إدارة المخيّمات أو عن العمل كبلدية في المخيّمات. نحن وكالة تقدم الخدمات وتوفر الصحة، والغوث والمأوى وإعادة التأهيل. إننا نقوم بذلك بدعم من الدولة. نحن مستعدون لأن نفعل في نهر البارد ما نفعله في المخيّمات الأخرى. في ما يتعلق بمن هو المسؤول، فإن ذلك النقاش يكون بين اللبنانيين والفلسطينيين.[102]

جدير بالذكر أن رؤية الحكومة كما وردت في وثيقة فيينا لا تمنح أي دور في صنع القرار للفلسطينيين أو لهيكلياتهم الحاكمة. مسؤول في الأونروا قال:

> لقد دأبت الحكومة في محاولاتها لجعل الأونروا الطرف المتحادث معها حول القضايا الفلسطينية – بعبارة أخرى، جعلنا نسوق رؤيتها لدى الفلسطينيين. في المفاوضات حول القضايا العملية، مثل إقناع السكان بالقبول بشيء ما، فإن التكتيك الدائم للحكومة كان بالمناورة لجعل الأونروا الممثل الوحيد للفلسطينيين. نحن نقول لهم إننا لسنا ممثليهم؛ نحن وكالة تقدم الخدمات وفي حالة نهر البارد فإننا وكلاء الحكومة في إعادة بناء المخيّم بالشراكة مع المجتمع الدولي.[103]

من وجهة نظر الأونروا، فإن العمل كممثل للفلسطينيين وكمفاوض نيابة عنهم يخاطر بتسييس تفويضها وتحويلها من وكالة فنية للخدمات إلى مجموعة ضغط وتعبئة تعبر عن القرارات الحكومية والمظالم الفلسطينية في الوقت نفسه. وهذا بدوره يمكن أن يعرض الوكالة للملامة ويحملها المسؤولية عن القرارات الحكومية التي لا تحظى بالشعبية وفي الوقت نفسه نزع القوة من أيدي السكان.

ب. التأخير في إعادة الإعمار

ستكون إعادة تأهيل نهر البارد، إذا اكتملت وعندما تكتمل، رمزية للغاية ويمكن أن تحسن العلاقات اللبنانية الفلسطينية بالمساعدة على تبديد المخاوف القديمة للفلسطينيين من أن الحكومة تنتظر الفرصة لطرد سكانها من اللاجئين. ولذلك فإن الفلسطينيين في سائر أنحاء البلاد يفسرون كل تأخير في إعادة الإعمار بوصفه غياباً لالتزام الحكومة أو، الأسوأ من ذلك، كجزء من مؤامرة لمعاقبتهم وطردهم في النهاية. من غير المفاجئ، أن العديد من أولئك الذين ينتظرون العودة إلى منازلهم يعتقدون أن الحكومة تحاول متعمدة تأخير إعادة الإعمار.[104] امرأة مهجَّرة من نهر البارد تعيش في مخيم البداوي اشتكت قائلة:

> الحكومة مسؤولة عن البطء في عملية إعادة الإعمار. نحن متأكدون من أن الكثير من الأشخاص في الحكومة لا يريدون لنا أن نعود إلى نهر البارد.[105] غريبٌ أننا ما زلنا عاقلين. حالما نرى الناس يعودون إلى منازلهم في المخيّم بعيوننا، عندها فقط سنصدق أنه سيسمح لنا بالعودة.[106]

---

[101] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محامٍ لبناني، بيروت، أيار/مايو 2011.

[102] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في الأونروا، كانون الأول/ديسمبر 2011.

[103] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في الأونروا، شباط/فبراير 2011.

[104] في المقالة نفسها التي أدت لاحقاً لاعتقاله، جادل إسماعيل الشيخ حسن، وهو مخطط عمراني يعمل في هيئة شعبية لإعادة الإعمار، بأن الحكومة كانت ترفض إعطاء "الضوء الأخضر لإعادة الإعمار" في نهر البارد. وكتب: "يستمر منع أهالي المخيم من الدخول إليه ومن إعمار منازلهم بأنفسهم، أو حتى من نصب خيم فوق أراضي بيوتهم. وهم أيضا ممنوعون، بسبب الحصار الأمني والعسكري القائم منذ ثلاث سنوات حول المخيم وفي محيطه، من ممارسة أعمالهم وتجارتهم وأي شكل من أشكال حياتهم اليومية بشكلها... الطبيعي". أنظر *السفير*، 12 أيار 2010.

[105] تتراوح نظريات المؤامرة من الاعتقاد بأن المخيّم تم تدميره بحيث يغادر اللاجئون نهر البارد وإما يتم استيعابهم في مخيّمات أخرى (مثل البداوي، حيث ما يزال يقيم معظم أولئك الذين تم تهجيرهم) أو إخراجهم من لبنان، حيث أن الهدف هو التخلص من مخيّم من المخيّمات. هذه المخاوف تغذى جزئياً بوجهات نظر بعض اللبنانيين. على موقع القوات اللبنانية – أحد أحزاب تحالف 14 آذار ويقودها سمير جعجع – كتب أحد المساهمين رسالة مفتوحة لرئيس الوزراء فؤاد السنيورة يحتج فيها على قرار إعادة بناء نهر البارد: "سيدي، إذا كنت مهتماً جداً بالفلسطينيين، يمكنني أن أنصحك أن تذهب معهم إلى أي بلد تختاره وأن تستمر بالعناية بهم، لكن من هناك، بعيداً عن لبنان الصغير هنا ... أنا أشعر بالقلق عندما يتحدثون عن إعادة هذا المخيّم إلى الفلسطينيين، لأن [الصراع] سيبدأ مرة أخرى من جديد وسرعان ما سيموت أبناؤنا مقابل لا شيء. أن نتخلص من أحد هذه المخيّمات سيكون أفضل بكثير". انظر .www.lebanese-forces.org/forum/showthread.
كما أن سكان نهر البارد يشيرون إلى احتجاج أقيم بعد شهر من نهاية الصراع من قبل حوالي 400 شخص من أسر الجنود الذين قتلوا في الصراع. احتجت المجموعة على عودة اللاجئين، بحرق الإطارات ووضع الحجارة على مدخل المخيّم، ما أجبر باصات تحمل حوالي 800 لاجئ إلى المخيّم الجديد على العودة. انظر وكالة الصحافة الفرنسية، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

[106] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد سكان المخيّم، نهر البارد، 12 نيسان/إبريل 2011.

رغم أن السبب الذي يورد لهذه التأخيرات هو الافتقار إلى التمويل،[107] فإن التعقيدات السياسية والأمنية لها أثر أيضاً. نظراً لأن نهر البارد أُعلن منطقة عسكرية، فإن الجيش اللبناني لعب دوراً غير متناسب في عملية صنع القرار في ما يتعلق بجهود إعادة البناء. على سبيل المثال، فقد أصر على بناء طرق واسعة "لأسباب أمنية" بشكل أساسي[108] - وهو ما يشير ضمناً إلى الحاجة لأن تتسع الطرقات لعربات الجيش الكبيرة – وأن تقتصر المباني على أربعة طوابق لزيادة الرؤية في المخيّم، ومن ثم يترك الأمر للمهندسين المعماريين العاملين في الأونروا لتدبر كيف يمكن وضع العدد نفسه من الناس في المساحة نفسها من المخيّم مع وجود أبنية أقصر وأضيق. أحد هؤلاء المعماريين، لؤي طنوس، شرح أن وكالة اللاجئين غالباً ما يتم تحميلها مسؤولية المساحات السكنية الأصغر والتأخيرات التي يسببها ذلك:

> للأسف، ومن أجل الالتزام بجميع القواعد التوجيهية للجيش والحكومة، علينا أن نقتطع من المساحات. وهذا يؤدي إلى نشوء صراع بين الأونروا والسكان، لأنهم يقولون، 'انظروا يا أونروا، إنكم تبنون غرفاً صغيرة جداً لنا لا نستطيع أن نُسكن فيها عائلة كاملة'، ثم سيكون علينا تعديل التصميم وتمريره للاستشاري، وهنا سيتوجب إعادة العملية برمتها.[109]

نظراً لأن الأونروا تلعب دوراً بارزاً وتتمتع بعلاقات وثيقة مع سكان المخيّم، فإنها تمثل كبش فداء سهل،[110] تتعرض للهجوم بسبب انعدام الكفاءة لديها وتُلام أيضاً على أخطاء صنّاع السياسات الحكوميين وسياساتهم غير الشعبية. زد على ذلك، وفي حين يشعر الفلسطينيون بأنهم يستطيعون انتقاد وكالة تربطهم بها علاقة وثيقة وتشغّل العديد منهم، فإنهم يكونون أكثر حذراً في انتقاد الجيش اللبناني، الذي بات وجوده العسكري في المخيّم يخيفهم.[111] وهذا يؤدي إلى توترات جديدة في علاقة الوكالة الدولية بالغة الحساسية بالسكان.

كما أن التعقيدات القانونية تحدد إيقاع إعادة الأعمار. يقتصر تفويض الأونروا على التصميم والبناء داخل المخيّم القديم، إلا أن تصميم وبناء الأبنية، والطرقات والممرات على تخوم المخيّم يتطلب بعض التعديلات في المخيّم الجديد. مدير الأونروا في الشمال، تشارلي هيغنز، شرح قائلاً:

> الأكثر إشكالية من الافتقار إلى التمويل لإعادة البناء في المنطقة المجاورة [المخيّم الجديد]، هو أننا لا نستطيع البناء في المخيّم القديم تماماً حتى محيطه، وهو ما يترتب علينا فعله إذا أردنا أن نعيد جميع الناس إلى داخل المخيّم. سنكون بحاجة لتعديل المخطط وبعض الأبنية الواقعة على الخط الفاصل بين المخيّم القديم والمنطقة المجاورة، لكن ليس لدينا السلطة للقيام بذلك، وحتى الآن لم تُوجد الحكومة آلية لمعالجة هذه المشكلة.[112]

لقد كان هناك درجة من المماحكات السياسية في بيروت، مما أعاق عملية إعادة الإعمار. في آب/أغسطس 2009، أمرت أعلى محكمة إدارية، وهي مجلس الشورى، بتعليق البناء لمدة شهرين في موقع أثري بعد تقديم عريضة من قبل ميشيل عون، رئيس التيار الوطني الحر. كان قد جادل أن مسؤولية الحكومة شراء "أراض بديلة" للمخيّم، وهو اقتراح رأى فيه كثيرون اعتراضاً على إعادة الإعمار بمجملها؛[113] وأن ردم المنطقة لن يكون كافياً لحمايتها. إن حقيقة أن المبادرة أتت من عون، وهو سياسي مسيحي عبّر أنصاره عن معارضة شديدة لفكرة التوطين (منح اللاجئين الفلسطينيين الجنسية اللبنانية أو الإقامة الدائمة)،[114] أفضت إلى تهم بأنها ذات دوافع سياسية، وكجهد لاستمالة الناخبين المسيحيين. ومرة أخرى فإن المهجرين من نهر البارد يتشككون في التزام الحكومة بإعادة بناء منازلهم ويعبرون عن استيائهم من كونهم ضحايا السياسات الطائفية في البلاد.[115]

---

[107] طبقاً للأونروا، فإن كلفة المحافظة على تقديم المساعدة في مجال الغوث والإنقاذ لحوالي 5,500 من العائلات المهجرة تكلف 15 مليون دولار كل عام. تقدر الوكالة الكلفة الكلية لإعادة الإعمار بـ 328 مليون دولار؛ وبحلول شباط/فبراير 2012، بلغت الفجوة في التمويل 181 مليون دولار. مراسلة بالبريد الإلكتروني أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في جهاز دعم العمليات في الأونروا، 27 شباط/فبراير 2012.

[108] أحد المعماريين العاملين في الأونروا شرح قائلاً: "لم نقم بوضع هذه التصميمات لأسباب أمنية فقط. برأيي فإن من الجيد أيضاً للفلسطينيين ألا يعيشوا في بيئة مكتظة بالسكان. نظرياً فإن الكثافة السكانية الأقل تسمح ببناء بنية تحتية أفضل. إلا أن المشكلة هي أنه ليس لديك مساحة كافية من الأرض لفعل ذلك. عليك أن تقوم بكل شيء داخل الفضاء المحدود الذي نمتلكه في المخيّم". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع لؤي طنوس، بيروت، 26 كانون الثاني/يناير 2011.

[109] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 26 كانون الثاني/يناير 2011.

[110] مسؤول في الأونروا قال: "يتمتع الفلسطينيون بتماسك اجتماعي كبير، وكل فصيل يتمتع ببعض الصلات السياسية أو الطائفية بمجموعة لبنانية. وهذا ما يعرض الأونروا لهجمات من قبل الفلسطينيين وغيرهم. إننا كبش الفداء للجميع وبالنسبة لكل شيء". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أيار/مايو 2011.

[111] في مخيّم البداوي، حيث لا يتواجد الجيش اللبناني بشكل رسمي داخل المخيّم، يبدو السكان أقل إحجاماً عن انتقاد الجيش من نظرائهم في نهر البارد. أم نازحة من نهر البارد وتعيش بشكل مؤقت في البداوي اشتكت قائلة: "نشعر بخيبة أمل إزاء الجيش. إنهم لا يظهرون أي احترام عندما يفتشون النساء على نقاط التفتيش. إنهم يفتشون حتى الأموات في الأكفان. أي نموذج هذا؟ إذا استمر نهر البارد تحت هذا النموذج، أخبروهم بأن يوقفوا البناء". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، نهر البارد، 14 نيسان/إبريل 2011.

[112] مراسلة بالبريد الإلكتروني أجرتها مجموعة الأزمات مع تشارلي هيغينز، شباط/فبراير 2012.

[113] تشاورت لجنة إعادة إعمار نهر البارد للعمل المدني والدراسات ، وهي منظمة قاعدية مستقلة كانت تتشاور، حتى حلها المبكر عام 2010، مع جميع المشاركين المحليين في إعادة إعمار المخيّم، ووصفت نوايا عون بأنها "نظرية وغير قابلة للتطبيق". انظر .http://electronicintifada

[114] لمزيد من المعلومات حول النقاشات الدائرة حول التوطين في السياسة اللبنانية، انظر Crisis Group Report, *Nurturing Instability*, op. cit., p. 13.

[115] أصدرت هيئة إعادة إعمار نهر البارد بياناً قالت فيه إن "السكان يشعرون بالقلق من أن الآثار تستعمل فقط كذريعة لوقف / تأخير إعادة

وقد ساهمت الشكوك حول الممارسات السيئة من قبل المتعهدين في تقويض ثقة السكان؛ فقد اتُهمت الشركات العاملة في بناء المساكن في المخيّم بالبطء، وبفرضها أسعاراً مرتفعة وبأن عملها لا يتمتع بالمعايير المطلوبة؛ كما ينظر إليها على أنها محصنة ضد العقوبات بسبب ارتباطاتها السياسية.[116] مهندس معماري في الأونروا وجه الاتهام التالي:

> لقد واجهنا مشاكل مع المتعهدين غير الجادين في تنفيذ مشروعاتهم. في بعض الأحيان تشعر أنه ليس هناك أي ثقة بين السكان والمتعهد الذي يبني منازلهم، لأنهم يعتقدون بأنه يستعمل مواد رخيصة جداً ويخدعهم بطرق أخرى. للأسف، لا يمكن التعاقد مع أي متعهد فلسطيني، لأن هذه واحدة من المهن المحظور على الفلسطينيين العمل فيها في لبنان. هذه عقبة حقيقية، لأن التعاقد مع أشخاص من داخل المخيّم يمكن أن يسهل التواصل بين الأونروا والسكان.[117]

تتمثل إحدى أهم الأدوات في التغلب على شكوك سكان المخيّم وتحديد الحد الأقصى من مشاركتهم في صنع القرار في ما يتعلق بإعادة البناء في ضمان التواصل بين المجتمع المحلي وأولئك العاملين في إعادة الإعمار. وقد كان هذا من حيث المبدأ أحد الملامح الرئيسية لخطة إعادة إعمار نهر البارد حيث يتشاور المهندسون المعماريون العاملون لدى الأونروا مع السكان في عملية أخذ ورد تسمى "التصميم التشاركي".[118] في الماضي، كان يتم تيسير مثل تلك المشاورات من خلال منظمة قاعدية مستقلة تسمى لجنة إعادة إعمار نهر البارد للعمل المدني والدراسات كانت تعمل مع سكان المخيّم، ووحدة التصميم في الأونروا وكذلك مع شركات البناء لوضع المخططات التي تحتوي على تفضيلات جميع الأطراف. إلا أن اللجنة انهارت في مطلع عام 2010 بشكل أساسي بسبب المشاكل الداخلية ومقاومة الفصائل الفلسطينية التي شعرت بالإقصاء؛ وبالفعل فإن ميزتها الرئيسية كانت تشميلها لأعضاء المجتمع المحلي والعمل باستقلالية عن المصالح السياسية للفصائل وغيرها من مجموعات المصالح.

رغم أنه أعيد إحياؤها في مطلع عام 2011، فإنها ضمت جميع الفصائل هذه المرة؛ ونتيجة لذلك، لم يعد المعماريون العاملون في الأونروا يستفيدون من جهة مستقلة سياسياً يمكن أن توصل التغذية الراجعة للسكان.[119] مهندس معماري سابق شرح قائلاً: "إن مشاوراتنا عن طريق الأخذ والرد مع المجتمع المحلي كانت أقوى بكثير عندما كانت لجنة إعادة إعمار نهر البارد [النسخة الأولى] لا زالت موجودة. كانت تعتبر هيئة تمثل الناس في نهر البارد، لأنها كانت تشغّل سكان المخيّم؛ وكان الناس يثقون بالوجوه التي يعرفونها".[120]

الإعمار أو لتحقيق مكاسب سياسية، لأنه ومنذ بداية الصراع، كان المخيّم يستعمل مرة بعد مرة كتكتيك لممارسة الضغط من قبل مختلف اللاعبين السياسيين اللبنانيين المتناحرين على حساب مجموعة من اللاجئين المهمشين". انظر
the_reconstruction.pdf.press.com/2009/09/updates_on_nahr_el_
.bared-the_halting_of_http://albared.files.word

[116] طبقاً لمهندس فلسطيني في نهر البارد، فإن "المتعهدين ليسوا كفؤين وبحاجة للمراقبة الدائمة. يفترض بالمتعهدين أن يدفعوا يومياً (رسم تأخير) مقداره 16,000 ألف دولار، لكنهم لا يفعلون ذلك لأن الأونروا لا تلاحقهم، ولأن ذلك سيسبب لها مشاكل مع الحكومة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مخيّم نهر البارد، 12 نيسان/إبريل 2011. مسؤول في الأونروا قال: "هناك مشكلة مع المتعهدين اللبنانيين. إنهم لا ينهون مشاريعهم في الوقت المحدد وبوسعنا القيام بواحد من أمرين: طردهم أو فرض العقوبات عليهم. والخياران لا يحلان المشكلة. لقد استعملنا خدمات خمسة متعهدين في المخيّم، لكنه واحد منهم فقط جيد. المشكلة هي أن مؤهلاتهم هي الانتماء إلى تلك الطائفة أو ذاك الطرف من لبنان نحن نختار مجموعة من المتعهدين المصنفين من قبل الحكومة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في الأونروا، كانون الثاني/يناير 2011. سكان المخيّم زعموا بأن ثمة شركات إعادة إعمار محددة ترتبط بمنظمات سياسية بعينها وبالتالي تتمتع بحماية هذه المنظمات. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مخيّم البداوي، شباط/فبراير 2011.

[117] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمة مع لؤي طنوس، بيروت، 26 كانون الثاني/يناير 2011. بعض الفلسطينيين يعملون في مجالات لها علاقة ببناء المخيّم لكنهم يعملون بشكل غير رسمي وكمتعهدين من الباطن. كما شرح أحد المهندسين: "كفلسطينيين، لا نستطيع دخول النقابات، وبالتالي لا نستطيع أن نكون مهندسين. يمكنني أن أعمل في المخيّم على أساس متعهد من الباطن، لكن هذا ليس رسمياً. الرواتب التي تُعطى للفلسطينيين أقل من تلك التي تُعطى للمهندسين الآخرين، ولا أحصل على أية مزايا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مخيّم نهر البارد، 4 كانون الثاني/يناير 2012.

[118] وهذه أداة تهدف إلى الحد من الأذى النفسي الذي سببه دمار المخيّم وذلك بالسماح للسكان بلعب دور في إعادة تأهيله.

[119] مسؤول في الأونروا قال: "كانت الفصائل ضالعة في انهيار لجنة إعادة إعمار نهر البارد لأنها لم تقبل بفكرة وجود منظمة مستقلة عرّضتها للإقصاء. وقعنا على مذكرة تفاهم مع الفصائل، وهكذا فإن الهيئة أصبحت تتكون من لجان شعبية وأعضاء في المجتمع المحلي". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في الأونروا، كانون الأول/ديسمبر 2011.

[120] مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع نجوى دوغمان، 22 حزيران/يونيو 2011.

VI. الأثر على المخيّمات الأخرى

كانت الأزمة في نهر البارد وتدخّل الجيش بمثابة جرس إنذار إلى جميع الفصائل. نظراً لخشيتهم من مصير مماثل إذا سادت الفوضى أو انعدام القانون، فقد بدأ القادة الفلسطينيون من جميع الأطياف السياسية في جميع المخيّمات الفلسطينية بالتعاون حول المسائل الأمنية بشكل غير مسبوق.[121] رغم ذلك، فإذا كانت نية الحكومة هي الضغط على الفصائل للتخلي عن سلاحها أو المخاطرة بمصير شبيه بمصير نهر البارد، فإن أفعالها ستحدث أثراً عكسياً. ممثل فتح الانتفاضة في مخيم البداوي شرح قائلاً: "لقد وحّدنا الفصائل الفلسطينية وللجميع مصلحة في المحافظة على المخيّم. بعد أزمة نهر البارد، نحن مستعدون لفعل أي شيء في المخيّمات الأخرى – أن نتسلح حتى أسناننا لتحاشي تكرار نموذج نهر البارد".[122] هكذا، وبدلاً من إقناعهم بأن نزع سلاحهم سيعزز من سلامتهم،[123] فإن سابقة نهر البارد قد تزيد من تصميم الفصائل على التمسك بأسلحتها.

كما أنه، ورغم المحاولات الفلسطينية الصادقة لمنع تكرار ما حدث في نهر البارد، فإنه ليس بوسع المرء أن يتأكد من أن أزمة مماثلة لن تتكرر. المصدر الرئيسي للقلق في هذا الصدد هو مخيم عين الحلوة، أكبر المخيّمات وأقلها التزاماً بالقوانين، حيث تتكرر الاغتيالات، والتفجيرات والحوادث الأمينة الأخرى، والذي يتميز بكثير من الخصائص التي جعلت من نهر البارد بيئة مناسبة لفتح الإسلام: فصائل متصارعة، وجماعات مسلحة تتكون من مقاتلين يشكلون جهازاً أمنياً غير منسق، وعدد كبير من السكان معظمهم من الشباب العاطل عن العمل.

الفصائل الفلسطينية، التي تعي المخاطر، اتخذت خطوات هامة. التعاون بين الفصائل الجهادية والدولة سبقت صراع نهر البارد،[124] لكنها تعززت عندما شهد قادة الفصائل في عين الحلوة تبعات المواجهة. بُعيد انتهاء الصراع، وافق قادة عصبة الأنصار، وهي جماعة ذات توجه جهادي في عين الحلوة، على الاجتماع مع نائب رئيس شعبة مخابرات الجيش في ذلك الحين، عباس إبراهيم، لوضع إستراتيجية لإنهاء أنشطة جند الشام، وهي مجموعة سلفية منشقة عن عصبة الأنصار والمجموعة الإسلامية الوحيدة في لبنان التي دعمت فتح الإسلام خلال القتال في نهر البارد. بعد عام من الصراع، اتخذ قائد عصبة الأنصار الخطوة غير المسبوقة بإصدار فتوى تعلن أن "مقاتلة الجيش اللبناني تتعارض مع ديننا".[125] مثلت الفتوى رداً واضحاً على الأحداث في نهر البارد وأظهرت تصميم قائد الفصيل الجهادي على منع وصول مخيمه إلى مصير مشابه. وعلى نحو مماثل، وبعد عدة حوادث أمنية، أعلن علي بركة، الممثل السابق لحماس في عين الحلوة والممثل الحالي للحركة في لبنان، أعلن في 2010 أنه سيجتمع مع الحكومة لمناقشة الوضع الأمني في المخيّم، قائلاً: "لن نسمح بأن يصبح مخيم عين الحلوة نهر بارد آخر".[126]

عرضت عصبة الأنصار أن تستوعب أعضاء جند الشام في محاولة، غير ناجحة إلى حد بعيد، لتقليص عدد أفراد المجموعة الأخيرة. ورداً على ذلك، اتهمت جند الشام عصبة الأنصار بالتخلي عن مبادئها السلفية بالتعاون مع الجيش. الأكثر أهمية هو أن جميع الفصائل الفلسطينية ترى في عصبة الأنصار الآن جزءاً شرعياً في الهيكلية الأمنية لعين الحلوة.[127] نيكولاس بلانفورد، الصحفي العامل في لبنان شرح قائلاً:

> كان نهر البارد بمثابة إنذار خطير [للفصائل الجهادية]. رؤوا ما يحدث في نهر البارد وفكروا، 'لا نريد لهذا أن يحدث في عين الحلوة'، ولذلك اتفقوا مع فتح على أن أولويتهم الرئيسية ستكون المحافظة على الأمن في المخيّمات.[128]

أما ما إذا كان ذلك كافياً فلا زال غير واضح. يحذر بلانفورد قائلاً: "عين الحلوة هو المخيّم الذي ينبغي مراقبته، لأنه المخيّم الأكبر ويحتوي المجموعة الأكثر تنوعاً من الفصائل. إنه المكان الأكثر خطورة. رغم ذلك، حتى الآن أعتقد أن الوضع تحت السيطرة لأن الجميع يدرك أن الصراع هناك سيجعل من نهر البارد يبدو بمثابة نزهة".[129]

رداً على سلسلة من الاحتجاجات في مطلع عام 2012 قام بها سكان المخيّم مطالبين بوضع حدٍ لوجود الأسلحة في المخيّم، عقد قادة الفصائل الإسلامية وقادة فتح اجتماعاً في عين الحلوة لمناقشة التنسيق الأمني، وهو الاجتماع الأول من نوعه بين هذه القوى منذ

---

[121] طبقاً للباحث كامل درعي، فإن "تبعات صراع نهر البارد من حيث الأمن أوسع من قضية التعاون بين فصائل معينة والسلطات اللبنانية. يمكن للمرء أن يرى تعزيزاً كبيراً للأمن في المخيّمات حول صور، والرشيدية وبرج الشمالي بعد عام 2007". مراسلة بالبريد الإلكتروني أجرتها مجموعة الأزمات، 26 شباط/فبراير 2012.

[122] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أبو ياسر، مخيّم البداوي، 2 أيار/مايو 2011.

[123] مدير عام قوى الأمن الداخلي أشرف ريفي قال: "ما نريده هو ترسيخ نموذج نهر البارد ومن ثم جعل المخيّمات الأخرى تنظر إلى نهر البارد وترغب بتبني ذلك النموذج". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 14 أيار/مايو 2011.

[124] تمكّن الجيش اللبناني من دخول حي التعمير، وهو حي لبناني بجوار المخيّم، في كانون الثاني/يناير 2007 وتأسيس نقاط تفتيش فيه، رغم مقاومة مقاتلي جند الشام الذين يسيطرون على المنطقة. ولعبت عصبة الأنصار دوراً محورياً في المفاوضات مع مقاتلي جند الشام وتمهيد الطريق لدخول الجيش اللبناني إلى التعمير. بهية الحريري، عضو البرلمان عن صيدا وشقيقة رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري، قالت: "في مرحلة ما بعد الحرب، عرفت منطقة التعمير بأنها (منطقة خارجة عن القانون)، تسيطر عليها بشكل رئيسي عصبة الأنصار. لم تكن المجموعة تثق لا بالفصائل الفلسطينية ولا بالجيش. دفعت لتشكيل لجنة فلسطينية – فلسطينية، تكون عصبة الأنصار عضواً فيها. هذه اللجنة مهدت الطريق لدخول الجيش إلى التعمير. في الواقع، فإن أول زيارة لوفد من الجيش ومخابرات الجيش كانت إلى عصبة الأنصار، وهذا ساعد على إعادة بناء الثقة بينهما". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 13 أيار/مايو 2011.

[125] انظر "Osbat al-Ansar issues fatwa outlawing fighting with LAF",*The Daily Star*, 6 December 2008.

[126] انظر "Abbas concerned that tensions in Ain al-Helweh could trigger more clashes", *The Daily Star*, 24 February 2010.

[127] انظر Crisis Group Report, *Nurturing Instability*, p. 27.

[128] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع نيكولاس بلانفورد، بيروت، 6 كانون الثاني/يناير 2011.

[129] المرجع السابق.

سنوات.[130] يمكن للدروس المستقاة من نهر البارد أن تكون مفيدة في هذا الصدد: وعلى وجه الخصوص تمكين السكان، خصوصاً من خلال إصلاح اللجان الشعبية بحيث تضم أعضاء المجتمع المدني، الذي يمكن أن يساعد في الضغط على قادة الفصائل لتعزيز التنسيق الأمني والوفاء بالوعود التي أطلقوها سابقاً بحظر استعراض الأسلحة في المخيّم.[131] وبشكل أوسع، فإذا عثر الجيش اللبناني على وسيلة للعمل بشكل فعّال في نهر البارد مع احترام سكانه من اللاجئين، فإن ذلك سيكون بمثابة سابقة للفلسطينيين في المخيّمات الأخرى – بما في ذلك عين الحلوة – للعمل مع قوات الأمن.

VII. الخلاصة

ما سيحدث لنهر البارد سيكون مؤشراً على التزام الحكومة اللبنانية بتحسين الظروف المعيشية والأمن للاجئين الفلسطينيين. إذا استغرق الأمر سنوات لإعادة بناء المخيّم وإذا عانى المخيّم من الوجود الطاغي والثقيل للجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، فإن الفلسطينيين في سائر أنحاء لبنان سيفسرون هذا على أنه علامة أخرى على عدم ثقة اللبنانيين واستيائهم. وبالمقابل، فإن ذلك يمكن أن يضر بالأمن والتنسيق السياسي بين المسؤولين الفلسطينيين واللبنانيين وكذلك بالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الطرفين. وعلى النقيض من ذلك، إذا تمت إعادة بناء نهر البارد تقريباً طبقاً للجدول الزمني المحدد لذلك وإذا أمكن لقوات الأمن اللبنانية أن تُرى كحامية للاجئين – بدلاً من أن تعتبر حامية للبنان منهم – فإن المخيّم يمكن أن يشكل نموذجاً قد يساعد في وضع العلاقات بين الدولة والقادة السياسيين للفلسطينيين، وكذلك بين اللبنانيين واللاجئين الفلسطينيين، على أساس أكثر صلابة.

حتى الآن، لم يحدث ذلك. أحد قادة الفصائل في مخيم البداوي قال: "يبدو وكأن الحكومة تستعمل نهر البارد لتخويف المخيّمات الأخرى من خلال التهديد بهذا النموذج. سكان نهر البارد لا يعجبهم نموذج عين الحلوة، وهم لا يريدون الفوضى – لكنهم أيضاً لا يريدون النموذج الأمني الحالي في مخيمهم".[132] إن تطوير نموذج مختلف وأكثر جاذبية لإدارة المخيّم يعتمد على العمل المتضافر للحكومة، وقوات الأمن، والفصائل الفلسطينية، والأونروا، والمجتمع الدولي على القضايا الآتية:

إعادة تعريف وتوضيح النموذج: الغائب في رؤية الحكومة هو دور الفلسطينيين في صنع القرار حول إدارة المخيّم؛ على النقيض من ذلك، فهي تعطي دوراً غير محدد بضوابط لقوات الأمن. كما تقر وثيقة فيينا، فإن "بناء الثقة بين قوى الأمن الداخلي وسكان مخيم نهر البارد سيشجع سكان المخيّم على أن يكونوا أكثر دعماً ومبادرة في الإبلاغ عن مشاكل السكان وعن القضايا الأمنية".[133] لتحقيق هذا الهدف، ينبغي تعديل أدوار قوات الأمن لتتماشى مع واقع المخيّم. على وجه الخصوص، ينبغي على قوى الأمن الداخلي عدم فرض قوانين الملكية والتوظيف التمييزية داخل المخيّمات، وينبغي أن تحظر تجنيد السكان كمخبرين؛ وأن تتخلى عن خططها لبناء مركز شرطة ثانٍ. وعلى نحو مماثل، ينبغي أن يقتصر وجود الجيش اللبناني على المحيط الخارجي كما ينبغي تيسير الدخول إلى المخيّم إلى أن يتم إلغاء نظام التصاريح. كما أن من الضروري إصلاح اللجان الشعبية بحيث تضم أعضاء منتخبين من المجتمع المحلي. وأخيراً، على لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني أن تعيد إحياء دورها كي تشكل الوجه المدني للدولة وكي تقدم بديلاً للحضور الأمني الطاغي.

إعادة هيكلة المخيّم: ينبغي أن تقوم الأونروا، بمساعدة الجهات المانحة الدولية وبالتزام من الدولة بتيسير عملها، بإعادة بناء المخيّم وحسب الجدول الزمني إلى أكبر حدٍ ممكن. ويمكن تحقيق ذلك من

[130] احتج مئات الفلسطينيين في عين الحلوة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير من عام 2012، لدعوة الفصائل لتوقيع اتفاقٍ بعدم استعمال السلاح لتسوية النزاعات. في 29 كانون الثاني/يناير 2012، ترأس قائد عصبة الأنصار، أبو طارق السعدي، وقائد الحركة الإسلامية المجاهدة، الشيخ جمال خطاب، وفداً للجماعات الإسلامية اجتمع مع قادة فتح في المخيّم. ويذكر أنهم اتفقوا على تشكيل لجنة مشتركة تنسق الردود على الحوادث الأمنية. *The Daily Star*,30 January 2012 and 4 February 2012.

[131] في عام 2009، أعلن مسؤول في منظمة التحرير الفلسطينية أن الفصائل في عين الحلوة كانت قد "اتفقت على حظر استعراض الأسلحة، وإطلاق النار في الهواء دون داعٍ، وأية خطوات من شأنها أن تستفز الجيش اللبناني، وبيع أو إيجار العقارات في المخيّم للأجانب واحتكار أو سيطرة جماعات مسلحة معينة على مناطق معينة في عين الحلوة". مقتبس في Crisis Group Report, *Nurturing Instability*, p. 8.

[132] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عماد عودة، مخيّم البداوي، 14 نيسان/إبريل 2011.

[133] انظر وثيقة فيينا، ص. 51.

خلال، بين أشياء أخرى، تأسيس منظمة قاعدية لتعزيز المشاورات بين سكان المخيّم والمهندسين المعماريين العاملين في الأونروا؛ وفرض العقوبات على شركات الإنشاءات على التأخير في عملها؛ والتنسيق مع قوات الأمن بحيث يكون تأثير المتطلبات الأمنية على مخطط المخيّم في أقل درجة ممكنة.

تطبيق دروس نهر البارد على المخيّمات الأخرى: على الفصائل الفلسطينية في جميع أنحاء البلاد التطلع إلى نهر البارد لاستقاء الدروس حول الأشكال الجديدة للتنسيق بينها وبين الدولة داخل المخيّمات. وبوجه خاص، يمكن لمخيم عين الحلوة أن يستفيد من التعاون المتزايد بين جميع الفصائل المسلحة داخل المخيّم والجيش المتمركز خارج المخيّم من أجل منع العنف بين الفصائل ومعاقبته.

بيروت/بروكسل، 1 آذار/مارس 2012

ملحق آ

خارطة مخيم نهر البارد

الملحق ب

حول مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 130 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني ومستوى عال من الالتزام من أجل منع وحل النزاعات الخطيرة.

يقوم أسلوب مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني. حيث يتم وضع فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث نزاع عنيف. وبناء على معلومات وتقييمات من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صناع القرار الدوليين. كما تقوم مجموعة الأزمات بنشر *كرايسيز ووتش* وهي نشرة شهرية من اثنتي عشرة صفحة تقدم آخر المعلومات بأسلوب موجز حول وضع جميع حالات النزاع الأهم أو المتوقعة في العالم. يتم توزيع تقارير وبيانات مجموعة الأزمات بشكل واسع من خلال البريد الإلكتروني بما في ذلك إلى المسؤولين في وزارات الخارجية والمنظمات الدولية، وهي في نفس الوقت متوافرة على الموقع www.crisisgroup.org. تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

إن مجلس مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام – يعمل بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صناع السياسات في العالم. ويترأس مجلس الأمناء في مجموعة الأزمات كل من المفوض الأوربي السابق للعلاقات الخارجية كريستوفر باتن والسفير الأمريكي السابق توماس بيكيرينغ. كما أن رئيسة هذه المجموعة ومديرتها التنفيذية منذ تموز/يوليو 2009 هي لويز آربر، الرئيسة السابقة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، ورئيسة الإدعاء العام في المحكمتين الدوليتين الخاصتين بيوغسلافيا السابقة ورواندا.

يتواجد المقر الرئيسي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما توجد كبرى المكاتب التابعة لها في واشنطن العاصمة (حيث تتواجد المجموعة ككيان قانوني) وفي نيويورك. كما يوجد مكتب أصغر حجماً في لندن إضافة إلى مكاتب ارتباط في موسكو وبكين. وتشغّل هذه المنظمة حالياً تسعة مكاتب إقليمية (في بيشكيك، وبوغوتا، وداكار، وإسلام أباد، وإسطنبول، وجاكرتا، ونيروبي، وبريستينا وتبليسي). كما أن لها تمثيلاً ميدانياً محلياً في ثمانية عشر موقعاً إضافياً آخر (في أبوجا، وباكو، وبانكوك، وبيروت، والقاهرة، وكولومبو، ودمشق، وديلي، والقدس، وكابل، وكاتمندو، وكينشاسا، وأوغادوغو، وبورت-أوبرينس، وبريتوريا، وسراييفو، وسيؤول وطهران). وتغطي مجموعة الأزمات حالياً حوالي 60 منطقة لنزاع قائم أو محتمل في أربع قارات. ويشمل ذلك في إفريقيا بوروندي، والكاميرون، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وتشاد، وساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإريتريا، وإثيوبيا، وغينيا، وغينيا-بيساو، وكينيا، وليبيريا، ونيجيريا، ورواندا، وسيراليون، والصومال، وجنوب إفريقيا، والسودان، وأوغندا، وزمبابوي. كما يشمل في آسيا أفغانستان، وبنغلاديش، وبورما/ميانامار، وإندونيسيا، وكشمير، وكازاخستان، وقرغيزستان، ونيبال، وكوريا الشمالية، والباكستان، والفلبين، وسيريلانكا، ومضيق تايوان، وطاجيكستان، وتايلاند، وتيمور الشرقية، وتركمانستان وأوزبكستان. أما في أوربا فيشمل أرمينيا، وأذربيجان، والبوسنة والهرسك، وقبرص، وجورجيا، وكوسوفو، ومقدونيا وروسيا (شمال القوقاز)، وصربيا، وتركيا، وأوكرانيا. بينما يشمل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كلاً من الجزائر، ومصر، ودول الخليج، وإيران، والعراق، وإسرائيل-فلسطين، ولبنان، والمغرب، والسعودية، وسورية واليمن. ويشمل في أمريكا اللاتينية والكاريبي كلاً من بوليفيا، وكولومبيا، وإكوادور، وغواتيمالا، وهاييتي وفنزويلا.

وتحظى مجموعة الأزمات بتبرعات من الحكومات والمؤسسات الخيرية والشركات والمتبرعين الأفراد. وحالياً تقدَم التبرعات من الدوائر والوكالات الحكومية التالية: الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، ووكالة التنمية النمساوية، ووزارة الخارجية البلجيكية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والمركز الكندي للبحوث والتنمية الدولية، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية الكندية، ووزارة الخارجية التشيكية، ووزارة الخارجية الملكية الدنماركية، ووزارة الخارجية الهولندية، ووزارة الخارجية الفنلندية، ووزارة الخارجية الفرنسية، ووزارة الخارجية الألمانية الاتحادية، ومؤسسة إيد الايرلندية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وإمارة ليختنشتاين، ووزارة خارجية اللوكسمبورغ، والوكالة النيوزيلندية للتنمية الدولية، ووزارة الخارجية الملكية النرويجية، ووزارة الخارجية السويدية، ووزارة الخارجية الاتحادية السويسرية، ووزارة الخارجية التركية، ووزارة خارجية الإمارات العربية المتحدة، ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، ومجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية في المملكة المتحدة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

أما المتبرعون من المؤسسات والقطاع الخاص الذين يقدمون دعماً سنوياً و/أو إسهامات إلى صندوق مجموعة الأزمات "تأمين المستقبل" فيشملون صندوق العالم الأفضل، ومؤسسة كارنيغي في نيويورك، ومؤسسة ويليام وفلورا هيوليت، وهيومانيتي يونايتيد، وصندوق هنت ألترناتيف، وجويش وورلد ووتش، ومؤسسة كيمزي، ومؤسسة كوريا، ومؤسسة جون دي وكاثرين تي ماكارثر، ومعهد أوبن سوسايتي، ومؤسسة فيكتور بينتشوك، ومؤسسة رادكليف، وسيغريد روزينغ تراست، وصندوق روكفيلير براذرز، وفيفا ترست.

آذار/مارس 2012

الملحق ج

تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام 2009

Arab-Israeli Conflict

Ruling Palestine I: Gaza Under Hamas, Middle East Report N°73, 19 March 2008 (also available in Arabic).

Lebanon: Hizbollah's Weapons Turn Inward, Middle East Briefing N°23, 15 May 2008 (also available in Arabic).

The New Lebanese Equation: The Christians' Central Role, Middle East Report N°78, 15 July 2008 (also available in French).

Ruling Palestine II: The West Bank Model, Middle East Report N°79, 17 July 2008 (also available in Arabic).

Round Two in Gaza, Middle East Briefing N°24, 11 September 2008 (also available in Arabic).

Palestine Divided, Middle East Briefing N°25, 17 December 2008 (also available in Arabic).

Ending the War in Gaza, Middle East Briefing N°26, 05 January 2009 (also available in Arabic and Hebrew).

Engaging Syria? Lessons from the French Experience, Middle East Briefing N°27, 15 January 2009 (also available in Arabic and French).

Engaging Syria? U.S. Constraints and Opportunities, Middle East Report N°83, 11 February 2009 (also available in Arabic).

Nurturing Instability: Lebanon's Palestinian Refugee Camps, Middle East Report N°84, 19 February 2009 (also available in Arabic and Hebrew).

Gaza's Unfinished Business, Middle East Report N°85, 23 April 2009 (also available in Hebrew and Arabic).

Lebanon's Elections: Avoiding a New Cycle of Confrontation, Middle East Report N°87, 4 June 2009 (also available in French).

Israel's Religious Right and the Question of Settlements, Middle East Report N°89, 20 July 2009 (also available in Arabic and Hebrew).

Palestine: Salvaging Fatah, Middle East Report N°91, 12 November 2009 (also available in Arabic).

Reshuffling the Cards? (I): Syria's Evolving Strategy, Middle East Report N°92, 14 December 2009 (also available in Arabic). *eshuffling the Cards? (II): Syria's New Hand*, Middle East Report N°93, 16 December 2009 (also available in Arabic).

Tipping Point? Palestinians and the Search for a New Strategy, Middle East Report N°95, 26 April 2010 (also available in Arabic and Hebrew).

Lebanon's Politics: The Sunni Community and Hariri's Future Current, Middle East Report N°96, 26 May 2010 (also available in Arabic).

Drums of War: Israel and the "Axis of Resistance", Middle East Report N°97, 2 August 2010 (also available in Hebrew and Arabic).

Squaring the Circle: Palestinian Security Reform under Occupation, Middle East Report N°98, 7 September 2010 (also available in Arabic and Hebrew).

Nouvelle crise, vieux démons au Liban: les leçons oubliées de Bab Tebbaneh/Jabal Mohsen, Middle East Briefing N°29, 14 October 2010 (only available in French).

Trial by Fire: The Politics of the Special Tribunal for Lebanon, Middle East Report N°100, 2 December 2010.

Gaza: The Next Israeli-Palestinian War?, Middle East Briefing N°30, 24 March 2011 (also available in Hebrew and Arabic).

Radical Islam in Gaza, Middle East/North Africa Briefing N°104, 29 March 2011 (also available in Arabic and Hebrew).

Palestinian Reconciliation: Plus Ça Change, Middle East Report N°110, 20 July 2011 (also available in Arabic and Hebrew).

North Africa

Egypt's Muslim Brothers: Confrontation or Integration, Middle East/North Africa Report N°76, 18 June 2008 (also available in Arabic).

Popular Protest in North Africa and the Middle East (I): Egypt Victorious?, Middle East/North Africa Report N°101, 24 February 2011 (also available in Arabic).

Soulèvements populaires en Afrique du Nord et au Moyen-Orient (IV): La voie tunisienne, Middle East/North Africa Report N°106, 28 April 2011.

Popular Protest in North Africa and the Middle East (V): Making Sense of Libya, Middle East/North Africa Report N°107, 6 June 2011 (also available in Arabic).

Popular Protest in North Africa and the Middle East (VII): The Syrian Regime's Slow-motion Suicide, Middle East Report N°109, 13 July 2011 (also available in Arabic).

Iraq/Iran/Gulf

Iraq's Civil War, the Sadrists and the Surge, Middle East Report N°72, 7 February 2008 (also available in Arabic).

Iraq after the Surge I: The New Sunni Landscape, Middle East Report N°74, 30 April 2008 (also available in Arabic).

Iraq after the Surge II: The Need for a New Political Strategy, Middle East Report N°75, 30 April 2008 (also available in Arabic).

Failed Responsibility: Iraqi Refugees in Syria, Jordan and Lebanon, Middle East Report N°77, 10 July 2008 (also available in Arabic).

Oil for Soil: Toward a Grand Bargain on Iraq and the Kurds, Middle East Report N°80, 28 October 2008 (also available in Arabic and Kurdish).

Turkey and Iraqi Kurds: Conflict or Cooperation?, Middle East Report N°81, 13 November 2008 (also available in Arabic, Kurdish and Turkish).

Iraq's Provincial Elections: The Stakes, Middle East Report N°82, 27 January 2009 (also available in Arabic).

Yemen: Defusing the Saada Time Bomb, Middle East Report N°86, 27 May 2009 (also available in Arabic).

U.S.-Iranian Engagement: The View from Tehran, Middle East Briefing N°28, 2 June 2009 (also available in Farsi and Arabic).

Iraq and the Kurds: Trouble Along the Trigger Line, Middle East Report N°88, 8 July 2009 (also available in Kurdish and Arabic).

Iraq's New Battlefront: The Struggle over Ninewa, Middle East Report N°89, 28 September 2009 (also available in Kurdish and Arabic).

Iraq's Uncertain Future: Elections and Beyond, Middle East Report N°94, 25 February 2010 (also available in Arabic).

Loose Ends: Iraq's Security Forces between U.S. Drawdown and Withdrawal, Middle East Report N°99, 26 October 2010 (also available in Arabic).

Popular Protest in North Africa and the Middle East (II): Yemen between Reform and Revolution, Middle East Report N°102, 10 March 2011(also available in Arabic).

Iraq and the Kurds: Confronting Withdrawal Fears, Middle East Report N°103, 28 March 2011 (also available in Arabic and Kurdish).

Popular Protests in North Africa and the Middle East (III): The Bahrain Revolt, Middle East Report N°105, 04 April 2011(also available in Arabic).

Failing Oversight: Iraq's Unchecked Government, Middle East Report N°113, 26 September 2011

.

الملحق د

مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية

CHAIR

Thomas R Pickering
Former U.S. Ambassador to the UN, Russia, India, Israel, Jordan, El Salvador and Nigeria; Vice Chairman of Hills & Company

PRESIDENT & CEO

Louise Arbour
Former UN High Commissioner for Human Rights and Chief Prosecutor for the International Criminal Tribunals for the former Yugoslavia and Rwanda

EXECUTIVE COMMITTEE

Morton Abramowitz
Former U.S. Assistant Secretary of State and Ambassador to Turkey

Cheryl Carolus
Former South African High Commissioner to the UK and Secretary General of the ANC

Maria Livanos Cattaui
Member of the Board, Petroplus Holdings, Switzerland

Yoichi Funabashi
Former Editor in Chief, *The Asahi Shimbun*, Japan

Frank Giustra
President & CEO, Fiore Capital

Ghassan Salamé
Dean, Paris School of International Affairs, Sciences Po

George Soros
Chairman, Open Society Institute

Pär Stenbäck
Former Foreign Minister of Finland

OTHER BOARD MEMBERS

Adnan Abu-Odeh
Former Political Adviser to King Abdullah II and to King Hussein, and Jordan Permanent Representative to the UN

Kenneth Adelman
Former U.S. Ambassador and Director of the Arms Control and Disarmament Agency

Kofi Annan
Former Secretary-General of the United Nations; Nobel Peace Prize (2001)

Nahum Barnea
Chief Columnist for *Yedioth Ahronoth*, Israel

Samuel Berger
Chair, Albright Stonebridge Group LLC; Former U.S. National Security Advisor

Emma Bonino
Vice President of the Senate; Former Minister of International Trade and European Affairs of Italy and European Commissioner for Humanitarian Aid

Wesley Clark
Former NATO Supreme Allied Commander, Europe

Sheila Coronel
Toni Stabile, Professor of Practice in Investigative Journalism; Director, Toni Stabile Center for Investigative Journalism, Columbia University, U.S.

Jan Egeland
Director, Norwegian Institute of International Affairs; Former Under-Secretary-General for Humanitarian Affairs and Emergency Relief Coordinator, United Nations

Uffe Ellemann-Jensen
Former Foreign Minister of Denmark

Gareth Evans
President Emeritus of Crisis Group; Former Foreign Affairs Minister of Australia

Mark Eyskens
Former Prime Minister of Belgium

Joshua Fink
CEO & Chief Investment Officer, Enso Capital Management LLC

Joschka Fischer
Former Foreign Minister of Germany

Jean-Marie Guéhenno
Arnold Saltzman Professor of War and Peace Studies, Columbia University; Former UN Under-Secretary-General for Peacekeeping Operations

Carla Hills
Former U.S. Secretary of Housing and U.S. Trade Representative

Lena Hjelm-Wallén
Former Deputy Prime Minister and Foreign Affairs Minister of Sweden

Swanee Hunt
Former U.S. Ambassador to Austria; Chair, Institute for Inclusive Security; President, Hunt Alternatives Fund

Mo Ibrahim
Founder and Chair, Mo Ibrahim Foundation; Founder, Celtel International

Igor Ivanov
Former Foreign Affairs Minister of the Russian Federation

Asma Jahangir
President of the Supreme Court Bar Association of Pakistan, Former UN Special Rapporteur on the Freedom of Religion or Belief

Wim Kok
Former Prime Minister of the Netherlands

Ricardo Lagos
Former President of Chile

Joanne Leedom-Ackerman
Former International Secretary of International PEN; Novelist and journalist, U.S.

Lord (Mark) Malloch-Brown
Former Administrator of the United Nations Development Programme (UNDP) and UN Deputy Secretary-General

Lalit Mansingh
Former Foreign Secretary of India, Ambassador to the U.S. and High Commissioner to the UK

Jessica Tuchman Mathews
President, Carnegie Endowment for International Peace, U.S.

Benjamin Mkapa
Former President of Tanzania

Moisés Naím
Senior Associate, International Economics Program, Carnegie Endowment for International Peace; former Editor in Chief, Foreign Policy

Ayo Obe
Legal Practitioner, Lagos, Nigeria

Paul Reynolds
President & Chief Executive Officer, Canaccord Financial Inc.; Vice Chair, Global Head of Canaccord Genuity

Güler Sabancı
Chairperson, Sabancı Holding, Turkey

Javier Solana
Former EU High Representative for the Common Foreign and Security Policy, NATO Secretary-General and Foreign Affairs Minister of Spain

Lawrence Summers
Former Director of the US National Economic Council and Secretary of the US Treasury; President Emeritus of Harvard University

PRESIDENT'S COUNCIL

A distinguished group of individual and corporate donors providing essential support and expertise to Crisis Group.

Canaccord Financial Inc.
Mala Gaonkar
Frank Holmes
Steve Killelea
George Landegger
Ford Nicholson & Lisa Wolverton
Harry Pokrandt
Ian Telfer
Neil Woodyer

INTERNATIONAL ADVISORY COUNCIL

Individual and corporate supporters who play a key role in Crisis Group's efforts to prevent deadly conflict.

APCO Worldwide Inc.
Ed Bachrach
Stanley Bergman & Edward Bergman
Harry Bookey & Pamela Bass-Bookey
Chevron
Neil & Sandra DeFeo Family Foundation
Equinox Partners
Fares I. Fares
Neemat Frem
Seth Ginns
Rita E. Hauser
Sir Joseph Hotung
Iara Lee & George Gund III Foundation
George Kellner
Amed Khan
Faisel Khan
Zelmira Koch Polk
Elliott Kulick
Liquidnet
Jean Manas & Rebecca Haile
McKinsey & Company
Harriet Mouchly-Weiss
Griff Norquist
Näringslivets Internationella Råd (NIR) – International Council of Swedish Industry
Yves Oltramare
Ana Luisa Ponti & Geoffrey R. Hoguet
Michael L. Riordan
Shell
Statoil ASA
Belinda Stronach
Talisman Energy
Tilleke & Gibbins
Kevin Torudag
VIVA Trust
Yapı Merkezi Construction and Industry Inc.
Stelios Zavvos

SENIOR ADVISERS

Former Board Members who maintain an association with Crisis Group, and whose advice and support are called on (to the extent consistent with any other office they may be holding at the time).

Martti Ahtisaari
Chairman Emeritus

George Mitchell
Chairman Emeritus

HRH Prince Turki al-Faisal
Hushang Ansary
Óscar Arias
Ersin Arıoğlu
Richard Armitage
Diego Arria
Zainab Bangura
Shlomo Ben-Ami
Christoph Bertram
Alan Blinken
Lakhdar Brahimi
Zbigniew Brzezinski
Kim Campbell
Jorge Castañeda
Naresh Chandra
Eugene Chien
Joaquim Alberto Chissano
Victor Chu
Mong Joon Chung
Pat Cox
Gianfranco Dell'Alba
Jacques Delors
Alain Destexhe
Mou-Shih Ding
Gernot Erler
Marika Fahlén
Stanley Fischer
Malcolm Fraser
I.K. Gujral
Max Jakobson
James V. Kimsey
Aleksander Kwasniewski
Todung Mulya Lubis
Allan J. MacEachen
Graça Machel
Nobuo Matsunaga
Barbara McDougall
Matthew McHugh
Miklós Németh
Christine Ockrent
Timothy Ong
Olara Otunnu
Lord (Christopher) Patten
Shimon Peres
Victor Pinchuk
Surin Pitsuwan
Cyril Ramaphosa
Fidel V. Ramos
George Robertson
Michel Rocard
Volker Rüehe
Mohamed Sahnoun
Salim A. Salim
Douglas Schoen
Christian Schwarz-Schilling
Michael Sohlman
Thorvald Stoltenberg
William O. Taylor
Leo Tindemans
Ed van Thijn
Simone Veil
Shirley Williams
Grigory Yavlinski
Uta Zapf
Ernesto Zedillo